جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

# أثر الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر العمالة

دراسة قياسية لحالة الجزائر (1999–2015)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

بن سعيد حبيبة

عدة حليمة

*الأستاذ المشرف:*

د. شريف محمد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية:

2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكرات

قال تعالى:"**لإن شكرتم لأزيدنكم، ولإن كفرتم إن عذابي لشديد**".

وقال:"ومن شكر فإنما يشكر لنفسه"

***لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ...و لا تطيب الخطات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك...و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك***

***بأعلى سمات التواضع والإحترام والتقدير والعرفان نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل***

***"شريف محمد" الذي ساندنا وأعاننا على كتابة هاته المذكرة بأفكاره ونصائحه القيمة***

***فجزاه الله عنا كل خير.***

***لكل من زودنا بفكرة فأنار لنا طريق العلم والمعرفة، جميع أساتذتنا من الإبتدائي إلى الثانوي مرورا بالطور الأساسي وصولا إلى قمة النجاح "الجامعة"***

***إلى عمال وعاملات المكتبة دون استثناء***

***إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع ثمرة مجهوداتهم، منهم وإليهم***

***فشكرا على جميل الصنيع.***

وشكرا

وشكرا

# إهداء

*بسم الله أبدأ كلامي..الذي بفضله وصلت لمقامي هذا*

*الحمد و الشكر على ما آتاني ، أهدي هذا العمل إلى الذي مننـي كل ما يملك...و لم يأخذ جهدا في تقديم الدعم لي... ماديا و معنويا و نفسيا حتى كنت نباتا استوى سوقه بإذن الله*

*و سر نجاحي و نور دربي...والدي الغالي*

*إلى نبع المحبة و الحنان و الوفاء و أغلى ما أملك*

*إلى من أشتاق إلى رؤيتها والدتي الحبيبة*

*إلى من هم سندي في الحياة إخواني ، **حكيم** ، **محمد** ، **أسامة***

*إلى عائلتي الثانية خالي العزيز و زوجته اللذان لم يبخلا علي بشيء و أولاده **خالد** ، **إبراهيم** ، **محمد عبد الرحمان** ، و أختي التي لم تنجبها لي أمي **مختارية** التي ساعدتني كثيرا في إعداد هذا البحث*

*إلى كل صديقاتي جميعا خاصة رفيقة المشوار الدراسي **حليمة***

*إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل*

حبيبة

# إهداء

*أهدي هذا العمل إلى والدتي الكريمة التي بدعائها أنال توفيقي*

*و إلى البحر الدائم العطايا الذي أفديه بالغالي و النفيس ، والدي العزيز*

*إلى إخوتي الذين ساندوني في إعداد هذا* ***البحث (عبد القادر ، مرسلي ، بودالي)*** *، والكتكوتة****( بشرى نور الهدى و هالة)***

*و إلى كل من شجعني و كانت بجانبي خطوة بخطوة صديقتي العزيزة* ***(حبيبة)*** *أسأل الله أن يوفقها في حياتها ، و إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب*

*و إلى كل عائلة عدة*

*و نرجو من الله التوفيق*

حليمة

**الملخص:**

من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة ، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة ، فالإنفاق العمومي عكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي و تطور دور الدولة. فازدادت النفقات العمومية للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها ، اتساع نطاق النفقات العمومية لأنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني ، لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الإقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية ، و إعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل و الدخل الوطني.

لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات العمالة و لا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العمومي. و عليه تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة في الجزائر في الفترة مابين (1999-2015)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج قياسي مطبق على الاقتصاد الجزائري و استعمال السلاسل الزمنية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي ، سوق العمل و التشغيل ، و البطالة، الانحدار الخطي المتعدد، السلاسل الزمنية.

| فهرس المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| **الشكر** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **المقدمة** | 1 |
| **الفصل الأول:مفاهيم نظرية حول النفقات العمومية** | 8 |
| **تمهيد الفصل** | 8 |
| **المبحث الأول**: ماهية النفقات العمومية | 9 |
| المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية و أركانها | 9 |
| المطلب الثاني: صور النفقات العمومية | 11 |
| المطلب الثالث: قواعد النفقات العمومية | 15 |
| **المبحث الثاني**: النفقات العمومية(تقسيماتها ، آثارها الإقتصادية) | 16 |
| المطلب الأول: تقسيمات النفقات العمومية | 16 |
| المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية المبشرة للنفقات العمومية | 21 |
| المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات | 23 |
| **المبحث الثالث**: حدود النفقات العمومية و ظاهرة تزايدها و ترشيدها | 26 |
| المطلب الأول: محددات النفقات العمومية | 26 |
| المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية"فاجنر" | 29 |
| المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية | 31 |
| **خلاصة الفصل** | 34 |
| **الفصل الثاني: أهم النظريات المفسرة لسوق الشغل** | 36 |
| **تمهيد الفصل** | 36 |
| **المبحث الأول**:تطور الشغل في الفكر الإقتصادي | 37 |
| المطلب الأول: التشغيل عند المدرسة الكلاسيكية | 37 |
| المطلب الثاني: التشغيل عند المدرسة المركزية | 39 |
| المطلب الثالث: التشغيل عند المدرسة الكينزية | 41 |
| **المبحث الثاني**: مدخل نظري حول العمل و التشغيل | 43 |
| المطلب الأول: ماهية التشغيل | 43 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: أهداف و أنواع سياسة التشغيل | 44 |
| المطلب الثالث: دوافع و سياسات التشغيل في الجزائر | 46 |
| **المبحث الثالث:** تطور التشغيل في الجزائر(1966-1999) | 47 |
| المطلب الأول: المحطات الهامة لسياسات التشغيل في الجزائر | 47 |
| المطلب الثاني: المراحل التي مر بها سوق التشغيل في الجزائر | 51 |
| المطلب الثالث: ظاهرة البطالة في الجزائر | 54 |
| **خلاصة الفصل** | 59 |
| **الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة في الجزائر خلال (1999-2015)** | 61 |
| **تمهيد الفصل** | 61 |
| **المبحث الأول:** مدخل نظري إلى الإقتصاد القياسي | 62 |
| المطلب الأول: ماهية الإقتصاد القياسي | 62 |
| المطلب الثاني: تقديم النماذج الإقتصادية القياسية | 67 |
| المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية | 72 |
| **المبحث الثاني:** تحليل مؤشر الإنفاق و العمالة (1999-2015) | 77 |
| المطلب الأول: تطور النفقات العمومية في الجزائر1999-2015 | 77 |
| المطلب الثاني: تطور العمالة و البطالة | 82 |
| المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على العمالة في الجزائر | 85 |
| **خلاصة الفصل** | 95 |
| **الخاتمة** | |
| **قائمة الأشكال** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **قائمة المراجع** | |
| **الملاحق** | |

**مقدمة :**

لقد شكلت دراسة السياسات الإقتصادية محورا هاما في الفكر الإقتصادي و الدراسات الإقتصادية الحديثة ، مما أدى إلى ظهور عدة أفكار ساهمت في تطوير هذا الحقل العلمي تبرز الأهمية البالغة التي أولتها هذه الدراسات لموضوع السياسات الإقتصادية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع و التي تكمن إجمالا في تحقيق أبعاد تنموية شاملة داخل أي بلد تساهم في توفير الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية لأفراد المجتمع ، و هذه الأخيرة تعد خيارا استراتيجيا لكل دول العالم النامية أو المتقدمة على حد السواء و تعتبر من أهم الآليات الكفيلة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة ، و لعل الدول النامية هي محط الأنظار لجل الدارسين في الإقتصاد باعتبارها تمتلك خزانا ضخما من الموارد.

و لذلك كان موضوع النفقات العامة مقترن بتطور دور الدولة في الإقتصاد ، فبالنسبة إلى الفكر الإقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الإقتصادي الحر و الدولة الحارسة التي تمتعت خلاله بدور ضيق اقتصر على أداء خدمات العدالة و الأمن و الدفاع ، و بالتالي كان استعمال النفقات العامة محصورا في هذه الوظائف الثلاثة فقط ، و بالإنتقال إلى الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، و من ثم ظهرت فعالية النفقات العمومية كأداة حد مهمة من أدوات السياسة المالية. و بظهور الفكر النقدي الذي جاء بأفكار تقوم على إعطاء دور كبير لاستعمال النقود و أهمل دور السياسة المالية في ذلك.

كما يحتل الإنفاق العمومي الكثير من الأهمية في النظرية الإقتصادية و بالخصوص في موضوع السياسة الإقتصادية ، و تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الإجتماعية التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة ، و بفضل الإنفاق الحكومي المعتبر و السياسات المتخذة و تنويع الأنشطة و المشاريع الإقتصادية سجل تحسن في ظروف معيشة الأسرة الجزائرية

إن ما آلت إليه الجزائر مؤخرا من تراجع في بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي على الإنفاق العمومي ، أسس موجة تطبيق نهج ترشيد الإنفاق العمومي كآلية للحد من تنامي اللاتوازنات، غاية منها في تفعيل الدور التسييري وتطبيق مبدأ الأولية في الإنفاق للقطاعات ذات الفاعلية العليا.

و لاعتبار أن حجم الإنفاق العمومي في الإقتصاد الوطني يؤدي دورا مهما في تشجيع العمالة التي تمثل إحدى الإهتمامات الكبرى للدول المتقدمة أو النامية ، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الإجتماعية وإشباع مختلف حاجاتها.

إن ما عرفته الجزائر في الأزمة الأخيرة لا سيما في مجال التشغيل الذي شهد تفاقم أزمة البطالة التي أصبحت محل حديث مجتمعنا نتيجتها مشاكل اجتماعية وعوائق وخيمة أمام تفاقم هذه الظاهرة و تأزمها بسبب عدم خلق التوازن في سوق العمل ، لجأت الحكومات المتتالية و مسئولي قطاع العمل و التشغيل في العمل على وضع مجموعة من الأجهزة التي أوكلت إليها مهمة تطبيق برامج متعلقة بالتشغيل خاصة في وسط الشباب ، قصد التخفيف من حدة البطالة ، حيث وضعت وكالات التشغيل الوطني.

و في إطار كل هذا و وفقا لكل ما سبق سنتعرض من خلال بحثنا هذا إلى دراسة أثر النفقات العمومية على العمالة من خلال دراسة قياسية نستكشف من خلالها مدى استجابة مؤشر العمالة للحركية الإتفاقية التي عرفت تذبذبا خلال (1999-2015) ، وعليه يتبادر الأشكال التالي:

**– ما مدى تأثير النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة في الجزائر؟**

و لمناقشة هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– هل واقع الإنفاق العمومي صنف التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

– هل استجابت النفقات العمومية للتغيرات الطارئة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ؟

– ما حجم انعكاسات النفقات العمومية بشقيها على حجم العمالة في الجزائر؟

**فرضيات البحث:**

للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية العامة و الأسئلة الفرعية ، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

–استجاب الاتفاق العمومي صنف التجهيز للتغيرات الاقتصادية التي عاشتها وتعيشها الجزائر.

– لم تستجب نفقات التسيير للتطورات الاقتصادية.

– لنفقات التجهيز أثر أكثر حجما من المأمول نظريا مقارنة بحجم الأظرفة المالية المخصصة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع في:

– محاولة تسليط الضوء على الإهتمام المتزايد بتطور النفقات العمومية و خاصة في الآونة الأخيرة.

– بما أننا تخصصنا مالية تعتبر النفقات العمومية محور مدرج ضمن مقياس المالية العامة.

– إن الإنفاق العمومي يؤثر إيجابيا على مستوى التشغيل و ذلك باستعمال معطيات تخص الإقتصاد الجزائري.

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع و كذا أهمية الموضوع لأن النفقات العمومية تستمد أهميتها من أدواتها ، فالنفقات تخلق آفاق واسعة لتحريك النشاط الإقتصادي.

– الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.

**أهمية البحث:**

جاءت هذه الدراسة في التطور المذهل الذي عرفه جانب النفقات العمومية و في جميع البلدان على اختلاف توجهاتها السياسية و الإقتصادية ، و من هنا تتجلى أهمية الموضوع في النقط التالية:

– التعرف على النفقات العمومية ، وكذا أهم تأثير النفقات على البطالة والعمالة.

– توضيح ظاهرة تزايد النفقات العمومية و ترشيدها و أهم محدداتها.

– دراسة سوق الشغل من خلال نظرياته وواقعه في الجزائر.

– و أخيرا دراسة و تحليل و تقييس النفقات العمومية في الفترة 1999-2015.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الجانب النظري للنفقات العامة و سوق الشغل و توضيح مدى فعالية الإنفاق العام في تحسين مؤشر العمالة ، و هذا باعتبار النفقات العامة إحدى المكونات الأساسية للإقتصاد الجزائري و أداة هامة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لبلوغ أهدافها.

**حدود الدراسة:**

– الحدود المكانية:اهتم الدراسة بضبط التغيرات الطارئة على الاقتصاد الجزائري من زاوية مؤشر العمالة، وذلك برصد اثر النفقات العمومية على مؤشري العمالة والبطالة.

– الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة التحليلية من 1999-2015 التي شهدت فيها تطور كبير للنفقات العمومية من خلال البرامج التي انتهجتها الحكومة خلال تلك الفترة.

**المنهج المستخدم:**

تم الإعتماد في هذا البحث على:

– المنهج الوصفي: و ذلك لدراسة الجانب النظري لكل من الإنفاق العمومي و سوق الشغل بالجزائر و البطالة و التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بهما.

– المنهج التحليلي الإحصائي: لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة و العمالة بالجزائر ، و المنهج الإحصائي لتوضيح أثر النفقات العمومية على مؤشر العمالة بالإعتماد على البرنامج الإحصائية Excel وSPSS وEVIEWS.

**الدراسات السابقة:**

نظرا لندرة الدراسات التي تتعلق بموضوع أثر الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر العمالة (1999-2015) ولعل أقرب الدراسات لهذا الموضوع هي:

**– جيلالي خالدية** : الجامعة الجزائرية ودورها في الإستجابة لمتطلبات الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية ، مذكرة ماجستر في العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت،

من النتائج المحصل عليها: إن العلاقة بين الإنفاق العمومي و حجم العمالة ليست وحيدة الإتجاه و إنما هي علاقة ثنائية تبادلية أي أن الإنفاق العمومي من المنظور الكينزي يمثل إضافة هممة إلى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق نسب تشغيل و تحسين مستوى حجم العمالة و بالتالي التقليل من حدة تزايد معدلات البطالة.

– **سايح حنان:** مذكرة ماستر بعنوان سياسة التشغيل في الجزائر –كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة تلمسان ، 2013.

من أهم النتائج المتحصل عليها:النفقات العمومية أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في التأثير على حجم العمالة ، و قد زادت أهميتها بتطور الدولة كما أن هناك اختلاف واضح بين النظريات المفسرة للتشغيل و البطالة.

**صعوبات البحث:**

من الصعوبات التي اعترضت هذا البحث نذكر منها:

– نقص المراجع التي تربط بين النفقات العامة والعمالة ، و قلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

– صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المتعلقة بفترة الدراسة.

– تضارب في البيانات الإحصائية و عدم دقتها خلال فترة الدراسة.

– صعوبة العمل بالبرنامج EVIEWS 9 الذي يعتبر من أصعب البرامج المستخدمة في الدراسات القياسية.

**محتويات البحث:**

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المرتبطة به و للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة و ثلاث فصول كما يلي:

– الفصل الأول: سيتضمن دراسة نظرية حول النفقات العمومية تقسيماتها و آثارها الإقتصادية و حدودها و ظاهرة تزايدها و ترشيدها.

– خصص الفصل الثاني لأهم النظريات المفسرة لسوق الشغل الذي يتضمن تطور الشغل في الفكر الإقتصادي و مدخل نظري حول العمل و التشغيل و تطوره في الجزائر.

– أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة قياسية تحليلية لأثر النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة خلال (1999-2015).

**تمهيد:**

لقد أصبحت النفقات العمومية في الوقت الحالي تشغل حيزا كبيرا و مهما في مواضيع المالية العامة ، حيث تطور تعريف الإنفاق العمومي مع تطور دور الدولة ، و يعتبر الإنفاق العمومي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة و انطلاقا من المفهوم الحديث للنفقات العمومية فإن أي نفقة حكومية سوف يترتب عليها العديد من الأثار الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ،و من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالنفقات العمومية من خلال تقسيم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية.**

**المبحث الثاني: النفقات العمومية (تقسيماتها ، آثارها الإقتصادية).**

**المبحث الثالث: حدود النفقات العمومية و ظاهرة تزايدها و ترشيدها.**

## المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية.

إن التعريف بالنفقات العمومية لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات ، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العمومي ، ما يطلق عليه دستور النفقات العمومية.

### المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية و أركانها.

في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم النفقات العمومية و أركانها.

#### 1- تعريف النفقات العمومية:

للنفقات العمومية عدة تعاريف نذكر منها:

-النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الدولة أو إحدى الأشخاص العامة بقصد تحقيق نفع عام.[1]

-النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.[2]

-النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه أشخاص القانون العام بقصد تحقيق منفعة عامة.[3]

- تعرف على أنها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة.[4]

- تعرف النفقة على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية.[5]

[1] محمود عبد الرزاق، **"الإقتصاد المالي"**، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011 ، ص 113. م

[2] محمود حسين الوادي ،**"مبادئ المالية العامة"** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، 2007 ، ص 105.

[3] سمير صلاح الدين حمدي ،**"المالية العامة"** ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان، 2015 ، ص47 .

[4] عبد الكريم صادق بركات و آخرون ، **" المالية العامة"** ، الدار الجامعية ، 1986 ،ص 61.

[5] محرزي محمد عباس ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، 2010 ،ص 55.

– تعرف النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[1]

## 2– أركان النفقات العمومية:

يتضح من التعاريف السابقة أن للنفقات العمومية عناصر و أركان أساسية هي:

2-1– **الشكل النقدي للنفقة العامة:** إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا ، أي يتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق ، ك الوسائل العينية أو تقدم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات تقدمها للمجتمع.[2]

2-2– **صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:** يتطلب الأمر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة عن جهة عامة ، و قد اعتمد الفكر المالي في هذا الإتجاه معيارين هما:

– المعيار القانوني: اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة من الشخصيات المعنوية العامة وهي الدولة أو المؤسسات و الهيئات العامة و الهيئات المحلية.

– المعيار الوظيفي: لم يعد المعيار القانوني كافيا لتحديد طبيعة النفقة ، إذ مع تطور الدولة من الحياد إلى التدلي انهار الأساس الذي بني عليه ذلك المعيار و قد دفع إلى الفكر المالي إلى البحث عن معيار جديد فوجدوا ضالتهم في الأساس الوظيفي و عليه تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية أو ما تدفع الدولة في نشاط مشابه لنشاط الأفراد فإنه يعد نفقة خاصة.[3]

2-3–**هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:**غاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات العامة تماما كما يقال أن غاية الإنفاق الخاص هو إشباع الحاجات الخاصة ، و لكن هذا القول قد يقود البعض إلى الإعتقاد بسهولة للتفرقة بين الحاجات الخاصة و الحاجات العامة ، و لا شيء

[1] حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، **"مبادئ المالية العامة"** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 ، ص247.

[2] محمود حسين الوادي ،**"مبادئ المالية العامة"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 106.

[3] عادل فليح العلي ، **"المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي"** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 51.

أبعد من ذلك عن الحقيقة فلقد كانت و ما زالت معايير تحديد الحاجات العامة موضوع الخلاف بين علماء المالية العامة إلى يومنا هذا.[1]

## المطلب الثاني:صور النفقات العمومية.

للنفقات العمومية صور مختلفة متعددة ، نحددها بما يأتي:

1- الأجور و المرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين.

2- قيم السلع و الخدمات التي تبتاعها الدولة لإشباع الحاجات العامة.

3- الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الإجتماعية و الدول و المنظمات الدولية.

4- تسديد أقساط و فوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة.

### 1-الأجور و المرتبات:

تعرف الأجور بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة ، ثمنا للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر ليجعل ملاحظتان عامتان فيما يخص الأجور و المرتبات: [2]

**1-1- الخدمة المأجورة أو الخدمة المجانية:** تبرز أساس المفاضلة بين حصول الدولة على خدمات الأفراد مقابل أجر محدد وقد تلجأ الدولة إلى تحيز الأفراد للقيام ببعض الأعمال لفترة من الزمن ، و قد تولي الدولة أفرادا آخرين أو على الرغم من محدودية هذا العمل ، إلا أنه قد يترك آثارا لا يستهان بها ، فالخدمات المجانية تشوبها غالبا عيوب متعددة منها للإدارات التي يديرها موظفون لا يقطنون مقابل الخدمات التي يؤدونها الأفراد للدولة ، يجعلها تحصل على الكفاءات المطلوبة ، كما أن من أهم واجبات الدولة في العصر الحديث هو ضرورة توفير العمل للموظفين و إتاحة الفرص لحصولهم على أجور عادلة مقابل هذا العمل.[3]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، "**مبادئ المالية العامة**" ، مرجع سابق ، ص 255.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد ، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2013 ، ص ص 61-63.

[3] محمد سلمان سلامة ،"**الإدارة المالية العامة**" ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2015 ، ص ص 60، 61.

**1-2- أسس تحديد الأجور و المرتبات:** هناك أنواع متعددة للأجور و المرتبات نحددها بالأنواع التالية:

-مرتب رئيس الدولة: تقرر الدولة على اختلاف شكل الحكم فيها مرتبا لرئيس الدولة مهما كانت طبيعة منصبه سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية ، حيث أن الملوك يترفون إلى البذخ و الترف و حب المظاهر في حين رؤساء الجمهوريات يعزفون عن ذلك ، لذلك تتميز رواتب الملوك لأنها أكبر من رواتب رؤساء الجمهوريات ، و مهما يكن من أمر ، نستطيع أن نغزوا مسلك رؤساء الدول في هذا المجال إلى الحالات التالية:

- ❖ تقوم بعض الدول بإصدار قانون مع قانون الميزانية يحدد بموجبه راتب رئيس الدولة ، و يتميز هذا الأسلوب باستجابته للظروف الإقتصادية و أن من أبرز مآخذه أنه يضع رئيس الدولة موضع الطعن في شخصه و الحديث عنه ، هذا بالإضافة إلى أنه ربما يستخدم البرلمان من هذه الطريقة أداة للضغط على رئيس الدولة.
- ❖ و تلجأ دول أخرى إلى تحديد مرتب رئيس الدولة في القوت الذي يتولى فيه المنصب و يأخذ على هذا الأسلوب عدم مرونته ، بحيث لا يستطيع مواكبة المستوى المعيشي الذي يليق برئيس الدولة.
- ❖ و يستخدم فريق ثالث من الدول أسلوب تحديد مرتب رئيس الدولة عندما يتولى المنصب دون أن يفوتها أن تصرح بالقانون على إمكانية تعديله عندما ترى أن هناك ضرورة لتعديله.

- مرتبات أعضاء البرلمان : تخصص معظم الدول علي اختلاف أنظمتها السياسية مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان و يكمن السبب الرئيسي لهدا التخصيص في رغبة بعض الدول بضمان تقدم أصحاب الكفاءات لأشغال مثل هذه الوظائف و تحمل مسؤولية تمثيل الشعب ، و بالتالي القيام بواجباتهم الوظيفية على الوجه الأكمل .
- مرتبات الموظفين : تمثل هذه الفئة الاجتماعية حجما كبيرا من العاملين في قطاع الدولة ، و تقدم الدولة لها أجورا و مرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها لها و على الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد الأجور يمكن إيضاحها فيما يأتي :

❖ تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء تكاليف المعيشة ، ذلك لأن الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية لتسديد نفقات العيش المناسب قد يدفعه

الأمر إلى البحث عن مصادر غير مشروعة كالرشوة من المراجعين أو السرقة من الأموال العامة و بالتالي يصاب الجهاز الإداري بالفساد.

- ❖ مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع أخذ المؤهل العلمي و الفني للموظف بنظر الإعتبار ذلك لأن طبيعة الأعمال التي يقدمها للموظفين مختلفة.
- ❖ إذا حددت الدولة المرتبات و الأجور المناسبة فإنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين الذين تتوفر عندهم خبرة واسعة في عمل معين.
- ❖ عند تحديد المرتبات على الدولة أن تأخذ بعين الإعتبار مستوى هذه الأجور و المرتبات السائدة في البلدان المجاورة أو المتقدمة اقتصاديا ، خاصة و أن بعض الدول تقدم امتيازات لحاملي الشهادات و الإختصاصات النادرة في الدول النامية ، إذ لو أهملت الدولة هذا الجانب فإنها ستدفع أبناءها أصحاب الشهادات إلى الهجرة.

– المرتبات التقاعدية: يقصد بالأجر أو المرتب التقاعدي المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة بصورة دورية ، شهرية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا من السن ما يجعل استمرارهم في الخدمة العامة أمرا متعذرا ، فأحالتهم الدولة عن التقاعد.

- ❖ تختلف الدول في اقتطاع التوفيقات التقاعدية بحسب الطريقة التي تتبعها و يمكن تحديد هذا الإقتطاع بطريقتين هما:
  - ✓ تقوم بعضها باقتطاع مبلغ من النقود من مرتب الموظف الشهري خلال فترة خدمته ، ثم تضعه في صندوق معين بعد أن تضع معه مبلغ يأخذ شكل إعانة.
  - ✓ تقوم دول أخرى باقتطاع المبلغ المذكور و تضعه في خزانة الدولة على أساس أنه يمثل نوعا من أنواع الإرادات ، و يطلق على هذا النوع من الإيراد اسم أشباه الضرائب.

**2– أثمان مشتريات الدولة:**

و تمثل قيمة الأدوات و المعدات و الآلات التي تقوم الدولة بابتياعها و تخصصها لإشباع الحاجات العامة.

❖ وتتوفر عند معالجة هذه الحالة المسائل الآتية:

✓ من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف على عملية الشراء.

✓ من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات.

✓ من حيث الأسلوب الذي يتم به الحصول على مقاولين و هل هو طريق المنافسة أم الممارسة

### 3- الإعانات و المساعدات:

تعتبر الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو الهيئات العامة و الخاصة دون أن يقابله تيار من السلع و الخدمات تحصل عليها الدولة.

و تختلف الإعانات فيما إذا كانت دولية أم داخلية و سنبحثها تبعا كما يلي:

**3-1- الإعانات الدولية:** وتتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى ، أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات إذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة لها في الإتجاه السياسي.

**3-2- الإعانات الداخلية:** و هي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة و توجه الأغراض إلى إدارية ، اقتصادية و اجتماعية.[1]

### 4- تسديد الدين العام و فوائده:

يتمثل فيما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازنتها العامة ، و هذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية و الدولية ، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة ، فعلى الدولة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها و دفع فوائد عن المبلغ المقترض ، لذلك تخصص الدولة جزءا من

[1] فتحي أحمد دياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**" مرجع سابق، ص ص64-68.

نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام و فوائده المستحقة ، فتنشئ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين و فوائده.[1]

## المطلب الثالث: قواعد النفقات العمومية.

هناك قواعد تحكم الإنفاق العمومي منها:

**1- قاعدة المنفعة:** يهدف الإنفاق العمومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة بينما تصرف النفقة العامة لتحقيق أهداف فردية و تتفق لغرض الحصول على موجود معين و هنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة و هو تحديد أولويات الإنفاق العمومي ، و على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية بحيث يقرر في ضوء أهداف الخطة المتوازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة.[2]

إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع يعني بالدرجة الأولى إلا تواجه النفقة العمومية لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر ، نظرا لمن يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي و يمارس هذا النفوذ عادة في هيئة ما يسمى بجماعات الضغط و ما تحدث هذه الجماعات من أثار ضارة بسبب الأساليب و الضغوط المختلفة التي تمارسها في المجتمع.[3]

**2- قاعدة الاقتصاد و التدبير:** تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة أو السلطات العامة الإسراف و التبذير في الإنفاق فيما لا مبرر و لا نفع له ، و كذلك الإبتعاد عن الشح و التقتير فيما إذا كانت هناك الضرورة و المنفعة و الدواعي الجدية المبررة للإنفاق ، أي الإقتصاد في الإنفاق ة حسن التدبير.

و تتضح أهمية قاعدة الإقتصاد و التدبير في الإنفاق العام ، إذ مما لاحظنا أن النفقات العمومية تنطوي على الصرف في مال يخرج من خزانة الدولة و يقوم على هذا الإنفاق أفرادا لا يملكونه ، ثم لا يكونون حريصين

[1] أعاد حمود القيسي ، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"** دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثامنة، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 40.

[2] محمد طاقة و آخرون ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، 2007 ، ص 35

[3] سمير الشاعر ،**"المالية العامة و النظام المالي الإسلامي"** ، دار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011 ، ص 82.

عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة ، مما يعزي بالبذخ و التبذير ، فمن مظاهر البذخ زيادة عدد العاملين في الأجهزة الإدارية على الحاجة الحقيقية لمتطلبات العمل ، وضع كل منهم في غير مكانه المناسب و يؤدي حدوث الإسراف و البذخ في الإنفاق العمومي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن أن تستخدم و توجه إلى أوجه الإستخدام الأخرى تكون الفائدة منها أكبر و أجدى ، إضافة إلى أنه يضعف الثقة العمة في مالية الدولة و يعني المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب من دفعها.[1]

**3-قاعدة الترخيص أو الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية:** يقصد بالإجازة هنا هو عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة الجهة المختصة ، و بالتالي فإن الموازنة العامة للدولة والمتضمنة إرادات الدولة ونفقاتها تصدر القانون ، و يتم مناقشة هذا القانون لدلى السلطة التشريعية ، و بعد الموافقة وإقرار هذا القانون تحصل على إجازة الصرف من بنود الموازنة العامة.

إن تحقيق القاعدتين السابقتين من قواعد الإنفاق (قاعدة المنفعة و الإقتصاد ) ، لا يتم من خلال هذه القاعدة ، حيث أن غياب الإجازة المسبقة للصرف يعني عدم وجود رقابة على الصرف و عدم التيقن من الحاجة الفعلية للإنفاق العمومي و بالتالي يصيح من الصعوبة تحقيق القواعد السابقة.[2]

## المبحث الثاني:النفقات العمومية (تقسيماتها و آثارها).

يتسع نطاق الإنفاق العام بحيث أن كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تلائم وضعيتها الإقتصادية ، إلا أن علماء المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العمومية ، و تكمن أهمية دراسة النفقات الإقتصادية على مختلف الجوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك لأن الدولة تستخدمها لتحقيق مختلف أهدافها على جميع الأصعدة.

[1] خالد شحادة الخطيب و آخرون ، **"أسس المالية العامة"** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ،2005 ، ص 62.

[2] محمد خصاونة ، **"المالية العامة بين النظرية و التطبيق"** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 2015 ، ص 55.

## المطلب الأول: تقسيمات النفقات العمومية.

لقد أصبح على الدولة لإنجاز مسؤولياتها استخدام العديد من أنواع النفقات التي تختلف فيا بينها سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية آثارها الإقتصادية ، لذلك قسم كتاب المالية العامة النفقات العمومية إلى تقسيمات متعددة و في هذا المطلب سنتطرق إلى التقسيمات النظرية للنفقات العمومية و التقسيمات الوضعية كل نوعها و أثارها على الإنفاق العام.

### 1- التقسيمات النظرية للنفقات العمومية:

يقصد بالتقسيمات النظرية للنفقات العمومية التقسيمات العلمية التي تناولها علماء المالية العامة والتي تعتمد على التكرار و الدورية ، ومن هذه التقسيمات نجد:

**1-1- التقسيمات العادية:** في كتاب المالية الكلاسكين قسموا النفقات العمومية إلى نفقات عادية و غير عادية ، يقصدون بالنفقات العادية هي التي تتكرر سنويا وبصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين و النفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة مثل نفقات صيانة الطرق ، نفقات الإدارة والعدالة و فوئد أقساط الدين العام.[1]

**1-2- النفقات غير العادية:** أحيانا تواجه الدولة ظروفا استثنائية تتطلب إنفاقا غير عاديا كنفقات لازمة لمواجهة كارثة طبيعية كزلزال أو فيضانات أو جفاف زراعي خاصة إذا كان اقتصاد الدولة معتمدا على الزراعة ، أو ظرفا استثنائيا كنفقات الدخول في حرب ، في كل هذه الحالات فإن الإرادات العامة المخصصة عادة لتغطية النفقات العادية للدولة لمزاولة مهامها لا تكفي أو تغطي لمواجهة الحالات المذكورة فهنا سوف تلجأ الدولة إلى الإرادات غير العادية لتغطية تلك النفقات غير العادية و مثالها الفرق العام الخارجي و الداخلي أو الإصدار النقدي الجديد للأوراق النقدية المصرفية (البنكيون).[2]

[1] محمد طاقة وآخرون ، **"المالية العامة"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 53.

[2] سمير صلاح الدين حمدي ، **"المالية العامة"** ، مرجع سابق ، ص ص 54،55.

**1-3- النفقات الإدارية:** و يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة الضرورية لأداء الدولة لوظائفها و تضم هذه النفقات نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الأقسام السياسية و هي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية و اللازمة لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و إحلال العدالة و تنظيم الأمور السياسية لهم.[1]

**1-4- النفقات الرأسمالية:** هي التي تتعلق بالثروة الوطنية و الرأسمال القومي ، دون مداخلة ، مثل نفقات الإنشاء و التعمير و التجهيز و النفقات الإستثمارية و غير ذلك.[2]

**1-5- النفقات الفعلية والحقيقية وتحويلية:** يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات العمومية إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية ، و يقصد بالنفقة الحقيقية "الفعلية" تلك النفقة التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي في حين أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي سوى أنها تحول القوة الشرائية بين الأفراد ة قد اعتمد بعض كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات الحقيقية و التحويلية على ثلاثة معايير هي:[3]

**1-5-1- معيار المقابل المباشر:** و بحسب هذا المعيار تعتبر النفقة الحقيقية إذا ما حصلت الدولة مقابل نفقاتها على خدمات أو أموال (كأن تحصل على خدمات تعليمية وصحية).

**1-5-2- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** و يقوم هذا المعيار على التفرقة بين النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية من خلال الزيادة المباشرة في الإنتاج ، أما النفقات الحقيقية فهي التي تؤدي إلى الزيادة مباشرة إلى إيجاد إنتاج جديد و بالتالي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي كنفقات الدفاع و التعليم والمواصلات.

---

[1] محرزي محمد عباس ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 70.

[2] أحمد بسيوني أبو الروس ، موسوعة ،**"عالم التجارة و إدارة المال و الأعمال"** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،جميع حقوق الشر و التوزيع في العالم، الإسكندرية ، 1999، ص 126.

[3] أعاد حمود القيسي ، "المالية العامة والتشريع الضريبي" ، مرجع سابق ، ص ص 34، 35.

**1-5-3- المعيار القائم بالإستهلاك للموارد الإقتصادية و عوامل الإنتاج:** يستند هذا المعيار في التفرقة بين النفقات الحقيقية و التحويلية أيضا على من يقوم بالإستهلاك فيستفيد من الموارد فالنفقات الحقيقية هي التي تنفقها الدولة بشكل مباشر كأن تقوم الدولة باستهلاك الموارد و عوامل الإنتاج.

## 2- التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية:

تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى أقسام متعددة تختلف في الكثير منها عن التقسيمات النظرية التي رأيناها ، و قد طرأ تطورا كبيرا على التقسيمات النظرية أيضا تبعا للتطورات العامة في القضايا المالية و مهام الدولة فهناك التقسيم الإداري ، التقسيم الوظائفي و التقسيم الإقتصادي.

**2-1- التقسيم الإداري للنفقات العمومية:** يعتبر هذا التقسيم للنفقات العمومية أقدم تقسيماتها و مع ذلك فهو لا زال يحتل مكانة هامة في مجال إعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة و نظرا لتطور الجهاز الإداري للدولة و تعقد تفرعاته و اتساع الإنفاق العام و تعدد مجالاته فقد أصبح توزيع الإنفاق العام يتم على مراحل متعددة.[1]

**2-2- التقسيم الوظيفي للنفقات العمومية:** حدث نسبيا حيث يعتمد على المفهوم الحادث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة قلى مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة ، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها و الإستطلاع بوظائف اقتصادية و اجتماعية متعددة تكمن أقسامه في فيما يلي:

**2-2-1- النفقات العامة الإقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة المنح و الإعانات الإقتصادية.

**2-2-2- النفقات العامة الإجتماعية:** و تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الإجتماعية أو الأفراد و الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

[1] سمير صلاح الدين حمدي ،**"المالية العامة"** ، مرجع سابق ، ص 59.

**2-2-3- النفقات العسكرية:** تتضمن النفقات المخصصة لإقامة و استمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب و أجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة و برامج التسليح في أوقات السلم والحرب و شراء الأسلحة و قطع الغيار اللازمة.[1]

**2-3- التقسيمات الإقتصادية:** هي تلك الإعانات الإقتصادية التي تمنح من جانب الدولة لبعض المؤسسات الخاصة و العامة بغرض تخفيض أسعارها رغبة في زيادة حجم إنتاجها و قد تكون في صورة الإعفاء من الضريبة (مثل الحقوق الجمركية أو الرسم على القيمة المضافة أو الطابع ) كإعانة غير مباشرة و هي نوعين من الإعانات.

**2-3-1- إعانات الإستغلال و إعانات تحقيق التوازن:** و هي الإعانات التي تسعى من ورائها السلطات العمومية للإبقاء على سعر بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة بقصد تحقيق الإستقرار في الأسعار لتفادي مخاطر التضخم.

**2-3-2- إعانات تحقيق التوازن:** هي إعانات مباشرة و تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي يعترض سير أحد المؤسسات ذات المصلحة العامة و يعرضها للخطر مثال ذلك الإعانة التي تمنح لشركات الملاحة البحرية أو السكك الحديدية.

**2-3-3- إعانات التجهيز:** تمنح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين المؤسسة من تغطية نفقات التجهيز أو إضافة أصول ثانية للتوسع في الإنتاج أو تعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج.

**2-3-4- إعانات التجارة الخارجية:** و يرتبط هذا الصنف من الإعانات بالتجارة الخارجية التي تتمثل أساسا في نمط الإستيراد و التصدير أو التوزيع الجغرافي له.[2]

اعتمد هذا التقسيم حسب تدخل الدولة في مختلف الحقول استنادا إلى التقسيم الإداري و مثال ذلك:[3]

[1] محمود حسين الوادي ،**"مبادئ المالية الهامة"** ، مرجع سابق ،ص ص120 ، 121.

[2] محرزي محمد عباس ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سابق ، ص ص 69 ، 76.

[3] عبد الغفور ابراهيم ، **"مبادئ الإقتصاد و المالية العامة"** ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 239.

- نفقات التجهيز و الإنشاء ، وهي منتجة غالبا.

- نفقات التوزيع و المساعدات الإجتماعية و الإقتصادية.

## المطلب الثاني:الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العمومية.

إن الآثار الإقتصادية التي تترتب على النفقات العمومية قد تكون آثارا مباشرة و أخرى غير مباشرة ، حيث سنتطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العمومية على حجم الإنتاج الوطني و كذلك الإستهلاك و آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني و سنقوم بمعالجة هذه الآثار الواحد تلو الآخر كالآتي:

### 1- الآثار الإقتصادية المباشرة على الإنتاج القومي:

و يشمل هذا التحليل النظري الذي تقدمه حالة الإعانات التي تمنح للمشروعات العامة و الخاصة التي تقوم فعلا بإنتاج سلعة ما ، و يفترض التحليل أن الإعانة الممنوحة تتناسب مع حجم الإنتاج ، أي أنها تأخذ شكل مبلغ محدد لكل وحدة من وحدات الناتج و من ثم يتوقف مجموع ما يحصل عليه مشروع معين من إعانة على عدد الوحدات التي ينتجها ، كما أن التحليل يستخدم التكنيك الحدي في التعرف على شروط توازن المشروع.[1]

### 2- تأثير النفقات العمومية المباشرة في الإستهلاك:

يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الدولة أو الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس و المستشفيات و السجون و شراء السلع الإستهلاكية اللازمة للجيش بالإضافة إلى ذلك فإنه من المحقق أيضا أن هناك بعض النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة

[1] محمد ديدار ، **دراسات في الإقتصاد المالي (النظرية العامة فيما قبل الدولة و السياسات المالية في الإقتصاد الرأسمالي)** ، دار المعرفة ، مصر ، 1996 ، ص 116

واضحة في حجم الإستهلاك الكلي و من هذه النفقات العامة نفقات حكومية على شراء المواد الطبية و الغذائية و الملابس و السجون.[1]

## 3- أثر الإنفاق العام على نمو إعادة توزيع الدخل القومي:

تساهم الدولة في تكوين و توزيع الدخل القومي من خلال الأدوات المالية أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة ، و لا تعتمد الدولة في التأثير على الدخل القومي و عملية توزيعه على الأدوات المالية فقط و إنما تستخدم أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار و سياسة الإستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية من جهة و توزيعها جغرافيا بين أقاليم الدولة من جهة أخرى و تقوم الدولة بالتأثير في توزيع الدخل على مرحلتين:

**3-1- التوزيع الأولي**: و يتضمن توزيع الإنتاج على الذين شاركوا في العمليات الإنتاجية أي عملية تحديد مكافآت عوامل الإنتاج.

**3-2- التوزيع الثاني**: يقصد به إجراء التعديلات على التوزيع الأولي ، أي توزيع الإنتاج بين المستهلكين و يقتضي الأمر إذا دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل ، و من ثم دورها في إعادة توزيع الدخل القومي.[2]

- إن تأثير النفقات العمومية على إعادة توزيع الدخول يمكن أن نراها إما من الإنفاق على الخدمات العامة التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة أكثر من إنفاقها على المنافع التي تستفيد منها الطبقة الغنية ، مثال ذلك الإنفاق على دور العجزة ، أو أن الإنفاق على المرافق التي يستفيد منها الجميع(العدالة ، الجيش ، العلم..) يمول عادة من قبل الأغنياء أكثر منه من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية.[3]

[1] علي زغدود ، **"المالية العامة"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص ص 63 ، 64.
[2] فتحي أحمد ذياب عواد ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 100 ،101.
[3] عبد الغفور ابراهيم أحمد ، **"مبادئ الإقتصاد و المالية العامة"** ، مرجع سابق ، ص ص 235.

## المطلب الثالث:الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات.

تتحدد الآثار غير المباشرة من خلال مفهوم المضاعف و المعجل و سنتعرف بصورة موجزة على مبدأ المضاعف و مبدأ المعجل فيما يلي:

### 1- أثر المضاعف:

نعني به الزيادة في الاستثمارات يصاحبها زيادة مضاعفة في الدخل القومي ويتم حسابه بأنه مقلوب الميل الحدي للإدخار[1]

و لكن إذا كان مستوى الدخل محكوم بمستوى الإنفاق و كانت العلاقة بينهما طردية فيجدر بيان مدى تأثر الدخل بهذا الإنفاق ، وقد هدف كينز بنظرية المضاعف إلى بيان أثر الإستثمار الإضافي في الدخل القومي.

و رغم هذه الدراسات فهناك حدود على تحليل المضاعف تنتج من ظواهر عدة أهمها:

-عدم ثباته يرجع إلى عدم ثبات العادات الإستهلاكية بمختف المجموعات إذ لا تتوقف هذه العادات على مستوى الدخل بل على عوامل أخرى كتنبؤات المستهلكين المتولدة من النفقات العامة ذاتها ، أو من حوادث تؤدي إلى تغيرات فجائية في حركة الأسعار.

- كذلك فإن تحليل آثار المضاعف تفترض حالة تقضي في التشغيل بمعنى وجود طاقات إنتاجية معطلة.

- كذلك لا يعطي تحليل آثار المضاعف نتائج صالحة إلا في اقتصاد سهل فيه انتشار تغير الطلب و يتم فيه الإنتاج بدون عقبات.[2]

[1] سمير الشاعر ، "**المالية العامة النظام المالي الاسلامي**" ، مرجع سابق ، ص 86.

[2] عبد الكريم صادق بركات ، "**الإقتصاد المالي**" ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص 214.

و يعبر مضاعف الإستثمار عن العلاقة بين التغير في الإستثمار المستقبل و التغير في الدخل القومي ، أي أن مضاعف الإستثمار يظهر عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير بالإنفاق الإستثماري ، و يمكن حسابه بالعلاقة التالية: $\boldsymbol{M = \frac{dy}{di}}$

حيث: **M**: المعامل الحدي للمضاعف.

**dy**: التغير في الدخل القومي.

**di** :التغير في الإستثمار.

و بناءا عليه فإن مضاعف الإستثمار هو المعامل العددي الذي بين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولية في الإستثمار ، إن جوهر فكرة المضاعف هو أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي أضعاف الزيادة في الإنفاق الإستثماري و العكس صحيح.

و يعتمد المضاعف بالدرجة الأولى على الميل الحدي للإستهلاك و يرتبط به رقميا ارتباطا طرديا ، فإذا كان الميل الحدي للإستهلاك صغيرا فإن المضاعف سيكون كبيرا و العكس صحيح ، وهذا وفق العلاقة التالية:

حيث تمثل **c** الميل الحدي للإستهلاك.[1]

## 2- المعجل:

نعني به الزيادة في الإستهلاك تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الإستثمار ، وعلى ذلك النحو إن الإنفاق العمومي إلى جانب تأثيره المباشر على الإستثمار و الطلب الكلي و الإنتاج القومي فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل مرة أخرى من خلال المعجل والمضاعف فإذا زاد الإستثمار من خلال الإنفاق العمومي فإن زيادة

[1] عبد الكريم صادق بركات ،**"الإقتصادالمالي"**،مرجع سابق الذكر ، ص 215.

الإستثمار سوف تنعكس على زيادة الإستهلاك بعد ذلك و زيادة الإستهلاك سوف تؤدي إلى زيادة الإستثمار مرة أخرى "المعجل" و بالتالي زيادة أكبر في الناتج و الدخل القومي.

-إن الآثار غير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة لا تقتصر آثارها على الإنتاج القومي في الزيادة المتتابعة من الإستهلاك المتولد عن الإنفاق الأولي و إنما هنالك آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الإستثمار و هو ما يعرف بالإستثمار المولد أو المتتابع ، و هو ما يعرف بأثر المتسارع أو المعجل ، و يمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الإستثمار على التغير في الناتج القومي ذلك كالآتي:

المعجل يساوي : $\frac{DI}{DG}$

و يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل "رأسمال معامل الإستثمار" أي على العلاقة الفنية بين رأس المال و الإنتاج و إن معامل رأس المال يجدر ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة.

## المبحث الثالث: حدود النفقات العمومية و ظاهرة تزايدها و ترشيدها.

إن ظاهرة ازدياد النفقات العمومية و توسع حجمها في ميزانيات الدول قد دفعت بالعديد من الكتاب لمناقشة هذه الظاهرة ، و معرفة الأسباب وراء تزايد حجم النفقات العمومية في ميزانية الدولة ، كما أن تحديد حجم الإنفاق العمومي أو حدوده في دولة ما يتوقف على طبيعة دور الدولة في المجتمع من ناحية بالإضافة إلى عدد من الاعتبارات الإقتصادية من ناحية أخرى.

### المطلب الأول: محددات النفقات العمومية.

هناك بعض العوامل التي تحدد النفقات العمومية و أهم هذه العوامل كالتالي:

#### 1- حجم الدولة:

أصبحت الدولة حاليا المسؤولة على رفع المستوى المعيشي للأفراد حماية الإقتصاد الوطني و القضاء على حجم التوازن الإجتماعي و الجهوي و نشر التعليم و المحافظة على الصحة كما لا والت تمتد وظائف الدولة لنشاطات جديدة كقطاع التكنولوجيا المقدمة و التهيئة العمرانية التي تستوجب استثمارات ضخمة دون أن تكون مربحة على المدى القريب ، و ينتج حتما على تطور وظائف الدولة ارتفاع عدد الموظفين الذين ترتفع رواتبهم من ميزانية الدولة ، و لقد بلغ هذا العدد في الجزائر نهاية 2007 1.526.716 موظف.[1]

و من هذه الناحية نجد النفقات العمومية خلال القرنين 18 و 20 مرت بالمراحل التالية:[2]

**1-1- الدولة الحارسة:** و اقتصرت على تحديد حجم النفقات العمومية و أنواعها كما يلي:

- انخفض حجم النفقات العمومية نظرا لأن هذه النفقات تعتبر في أصحاب الفكر المالي التقليدي نفقات استهلاكية.

[1] يلس شاوش بشير ، **"المالية العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013 ، ص 16.

[2] محمد سعيد فرهود ، **"مبادئ المالية العامة"**، منشورات جامعة حلب ، مديرية المطبوعات الجامعية ، سوريا 1978 ، 1979،ص ص81-86.

– نظرا لأن النفقات العمومية تمول و الوظائف التقليدية للدولة ترتب على ذلك قلة أنواع النفقات العمومية بالقياس إلى أنواعها في الوقت الحاضر.

**1–2– الدولة الرأسمالية المتدخلة:** بدأت الدولة تخرج عن حيادها التقليدي في أوائل القرن 20 تحت تأثير الأزمات و تحت تأثير الأفكار الإشتراكية فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الإقتصادي و الإجتماعي ، و قد انعكس هذا في النفقات العمومية من ناحيتين:

– ازدياد حجم النفقات العمومية و بالتالي تنوع وظائف الدولة.

– تنوع النفقات العمومية بسبب تنوع وظائف الدولة.

**1–3– الدولة الإشتراكية:** في العقد الثاني من القرن العشرين قامت الثورة في روسيا عام 1917 ، و برزت الأفكار و المبادئ الإشتراكية و وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الإشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، و أصبحت مسؤولة بشكل مباشر عن الإنتاج وفق توزيعه أيضا ، و ظهر ما يطلق عليه الدولة المنتجة ، فاتسع نطاق النفقات العمومية بشكل كبير ، و أصبح حجمها ضخما يغطي مجالات اقتصادية و اجتماعية لم تكن معروفة من قبل.[1]

## 2– قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة:

تتحدد النفقات العمومية بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة سواء كانت عادية أو غير عادية و لا شك أن الدولة تتمتع بقدرة أكبر من الفرد في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية نفقاتها العمومية ذلك أنه يمكن لها ، و هذا حق مقتصر عليها دون الأفراد و أن تفرض الضرائب ، أن تصدر النقود ، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على الإقراض و هذا كله لا يعني أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة قدرة لا نهائية ، بل تتحدد هذه القدرة بما يسمى الطاقة المالية القومية ، و تتوقف عموما على عدة اعتبارات منها:

[1] خالد شحادة الخطيب ، **"أسس المالية العامة"** ، مرجع سابق ، ص ص 67 ، 68.

- حجم الدخل القومي.

- توزيع الدخل القومي.

- اعتبارات المحافظة على مستوى معيشة أفراد المجتمع.

- اعتبارات المحافظة على القدرة الإنتاجية القومية و تنميتها.

- دور كل من النشاط الخاص و النشاط العام من الحياة الإقتصادية.

- اعتبارات المحافظة على تنمية النقود.[1]

### 3- مستوى النشاط الإقتصادي:

تؤثر الظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد الوطني بدورها في حجم النفقات العمومية أو حدودها ، يتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء و الكساد و التي تعاقبت على الإقتصاديات الرأسمالية ، حيث تزداد النفقات العمومية في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي و الوصول إلى العمالة الكاملة على أساس الجهاز الإنتاجي ، و يحدث العكس في أوقات الرخاء ، و لتجنب الإرتفاع التضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود نظرا لوصول الإقتصاد القومي إلى حالة العمالة الكاملة ، أما في الإقتصاديات النامية و حيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته ، يتحتم ألا تزيد النفقات العمومية عن حد معين ، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار و تتدهور قيمة النقود.

### 4- المنفعة الجماعية:

سبق و أن رأينا أن النفقة العمومية تخضع شأن النفقة الخاصة للحساب الإقتصادي ، أي الحساب المنفعي أي تخضع للمبدأ أكبر منفعة بأقل نفقة ، و كان هذا الضابط الذي يعود إلى المنفعة موضع إنفاق بين الكتاب التقليدين و الكتاب الحديثين و ما يترتب على تطبيق هذا المبدأ ، في نطاق هذه النفقات أمران

[1] محمد سعيد فرهود ، "**مبادئ المالية العامة**" ، مرجع سابق ، ص ص 85، 86.

هما: – ضرورة تحقيق الخدمات العامة بأقل نفقة ممكنة "مبدأ الوفر في الإنفاق" ، أو ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على المنفعة العامة مع التضحية التي تسببها و هذا ما يعرف " بمبدأ المنفعة المتساوية " و الوقوف على الإعتبارات الإقتصادية التي تحكم النفقات العمومية ، يجب التفرقة بين نوعين من النفقات : فمن ناحية هناك النفقات التي تخصص لإنتاج سلع و خدمات بفرض البيع بأثمان تغطي نفقات الإنتاج ، و يتحدد هذا النوع من النفقات بطلب من الجمهور على هذه السلع و الخدمات و من ناحية أخرى النفقات التي تخصص لإنتاج سلع و خدمات ليست بفرض البيع.[1]

## المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية "فاجنر".

من بين الظواهر الإقتصادية التي جلبت اهتمام الإقتصاديين هي ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي ، و هذا مع تزايد حجم الدخل القومي ، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة ، و حول من قام بدراسة و تحليل و تفسير هذه الظاهرة هو الإقتصادي الألماني "فاجنر" لما تطرق له في دراسة له تتعلق بالنفقات العمومية و تزايدها ، و قام بالتفرقة بين ثلاث وظائف: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع و الأمن و الثانية المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية ، و أخيرا الوظيفة المرتبطة بالناحية الإجتماعية ، هذه الزيادة قد ترجع إلى أسباب ظاهرية و هناك زيادة حقيقية.

### 1– الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومة:

وترجع هذه الأسباب إلى ثلاث عوامل رئيسية و هي:

**1–1– تدهور قيمة العمة:** و يقصد به تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الحقيقي ، كان يمكن الحصول عليها من قبل و هي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع و الخدمات.[2]

[1] زينب حسين عوض الله ،"**مبادئ المالية العامة**" الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 1997 ، ص ص 52 ، 53

[2] محرزي محمد عباس ،"**اقتصاديات المالية العامة**" ، مرجع سابق ، ص ص90 – 93.

**1-2- اختلاف طرق المحاسبة المالية:** لا بد من الأخذ في الحسبان تغير الطرق و التقنيات المحاسبية و المالية في رصد النفقات العمومية مقابل الإيرادات العمومية ، حيث أن طرق إعداد الحسابات العامة تختلف في طريقة تسجيل النفقات ضمن الميزانية العامة ، إذ أن السائد قديما هو مبدأ الإيرادات الصافية بمعنى أن تخصم تكاليف الجباية من حصيلة إيرادات الضرائب ، بمعنى آخر أن يترتب على هذا رصد النفقات العامة بأقل ما أنفق في الواقع.[1]

**1-3-زيادة مساهمة إقليم الدولة:** و الذي يؤدي إلى التزايد التلقائي للإنفاق العمومي و المتمثل بالتوسع في نطاق المدن و المستوطنات البشرية ، و ظهور مدن و أحياء جديدة نتيجة زيادة عدد السكان و التي تحتاج إلى الخدمات العامة من طرق و كهرباء ، و مجار ي و غيرها.[2]

**2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العمومية:**

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العمومية زيادة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما ترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للمواطنين.

و ترجع الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية لأسباب عديدة منها:

**2-1- الأسباب الإيديولوجية:** و نعني بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

**2-2- الأسباب الإقتصادية:** من أهم الأسباب الإقتصادية زيادة الدخل الوطني ، و التوسع في إنجاز المشاريع العامة و الدورة الإقتصادية و المنافسة الإقتصادية.

[1] بن داود ابراهيم ،"**الرقابة المالية على النفقات العامة**"، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009 ، ص 63

[2] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر ، "**السياسة المالية و أدواتها في الإقتصاد الإسلامي**" ، منشورات الحلبي الحقوقية . الطبعة الأولى ، بيروت ، 2015 ، ص 236.

**2-3- الأسباب الإجتماعية:** مع الزيادة المسجلة للنمو الديموقراطي و تركز السكان في المدن و المراكز الصناعية ، تزايد حجم النفقات العمومية لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية ، الصحية و الثقافية ....، و يرجع هذا إلى حاجات السكان المدن أكبر من حاجات سكان القرى و المداشر.

**2-4- الأسباب السياسية:** يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية سواء داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية و العدالة الإجتماعية و نمو مسؤولية الدولة ، أو في الخرج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي.[1]

**2-5- الأسباب المالية:** إن سهولة الإقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة اللجوء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزينة العامة مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق العمومي و خاصة على الشؤون الحربية و هذا فقط مما عما يترتب على خدمة الدين من دفع الأقساط و فوائد من الزيادة في النفقات العمومية.

**2-6- الأسباب الإدارية:** مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري و عدم مواكبته لتطور المجتمع الإقتصادي و الإجتماعي و العلمي و الإسراف في عدد الموظفين و زيادة عن حاجة العمل ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، و هذه الزيادة في النفقات العمومية حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة.[2]

## المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية.

يقصد باصطلاح ترشيد الإنفاق العام ، العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية ، مع القضاء على مصادر التبذير و الإسراف إلى أدنى حد ممكن.

[1] محرزي محمد عباس ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سابق ،ص ص 96، 97.

[2] أحمد عبد السميع علام ، **"المالية العامة" المفاهيم و التحليل الإقتصادي و التطبيق"** ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 59.

**1- تحديد الأهداف بدقة:**

المقصود هنا أنه لا بد له الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام و إذا نظرنا إلى نوعية النفقات العامة التي يمكن ترشيدها لوجدنا أن معظم النفقات الإستثمارية تحقق عائد هام للإقتصاد القومي سواء كان ذلك في شكل زيادة إنتاجية للإقتصاد أو موارده الإقتصادية و معدلات تكوين رأسمال اجتماعي ، رأسمال الثابت و الفني و تحقيق الأهداف.

**2- تحديد الأولويات:**

و نجد أن ترشيد الإنفاق مرتبط أساسا بضرورة اتباع نظام أولويات في تخصيص الموارد العامة ، إلا أن هذا لا يعني أن هناك نوع من الإنفاق العام ، يتعلق بالأمن القومي للدولة يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق.

**3- عدالة الإنفاق العام و مدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف:**

إذا نظرنا للإعانات الإجتماعية النقدية التي تمنحها الدولة للطبقة الفقيرة سواء في صورة نقدية كالمدفوعات للمسنين ، المعدمين ،و غيرهم فبالرغم من أنها تشكل عبء على ميزانية الدولة ، أما إذا تعلق بنفقات تحويلية تنطوي على خدمات عينية للأفراد بمعنى الدعم السلعي الذي تقوم به الدولة (مثل حالة مصر).[1]

**4- تفعيل دور الرقابة على النفقات العمومية:**

يكمن ذلك من خلال مجموعة من الضوابط التي يتم الوقوف عندها و هي:[2]

**4-1- الضابط الأول:** ضرورة توجيه النفقات العمومية نحو تعظيم النفع العام.

**4-2- الضابط الثاني:** وجوب كل تبذير أو إسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة غير مجدية وتبدو لنا هذه الضوابط مقبولة عامة ، وهناك ملاحظتين هما:

[1] محمد عبد المنعم عمر وآخرون ، **"الإقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق"**، دار النشر محفوظة للمنظمة العربية لتنمية الإدارة ، القاهرة ، 2012، ص ص 72 – 74.

[2] مجدي محمد شهاب ، **"الإقتصاد المالي (نظرية مالية دولية ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي)"** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر، وبيروت ، 1997، ص ص 72- 75.

- أن المحلل الإقتصادي و هو بصدد دراسة لترشيد الإنفاق العام يضطر دائما لاستبعاد بعض الخدمات العامة من نطاق دراسته نظرا لصعوبة بل استحالة تقدير منافعها على نحو دقيق و تأتي على رأس هذه الخدمات تلك المتعلقة بالأمن إذ أن تقديرها يعتبر من الأمور السياسية المحظة.
- كما أنه يبدو لنا من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بصفة عامة "العمومية" ذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة عامة موحدة على كل أنواع النفقات العمومية ، وللتفرقة بين ثلاثة أنواع من الإنفاق العام:

– مجال الخدمات العامة.

–مجال الأشغال العامة.

–مجال المشروعات العامة التجارية و الصناعية و دراسة قواعد الترشيد الخاصة بكل منها بإيجاز.

بالإضافة إلى أهم الضوابط نذكر منها:[1]

– قبل الإنفاق العام من الضروري وضع دراسة شاملة و مسح عام للوصول من خلال ذلك إلى تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب القيمة و الأهمية الإقتصادية للخدمات المطلوبة من أفراد المجتمع.

– الإبتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة المشاريع المظهرية التي لا تشبع حاجات المجتمع.

– بما أنه نفرض الضرائب على كافة أفراد المجتمع فمن الضروري توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مدن و مناطق الدولة حتى يتم الإستفادة بشكل عادل و عام.

– ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق و ذلك للتأكد من صرفها في المجالات المخصص لها.

– ضرورة تلافي التعارض الحاصل في تأدية الخدمات العامة بوظيفة التنسيق.

[1] سمير صلاح الدين حمدي ،"**المالية العامة**"، مرجع سابق ، ص ص 81-83.

**خلاصة:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل و تطرقنا لمختلف جوانب النفقات العمومية ، تبين لنا أنها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ، حيث تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العمومية إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين.

كما أن ازدياد النفقات العمومية إحدى أهم السمات المميزة للمالية العامة ، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العمومية حيث تسعى الدولة من خلالها إلى ترشيد الإنفاق العمومي و زيادة فعاليته.

**تمهيد:**

يرتبط مفهوم الشغل ارتباطا وثيقا لعنصر العمل و الذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الإقتصادية ، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على تشغيل و توظيف الطاقات البشرية المتاحة ، في ظل نظام متكامل يراعي البعد الإقتصادي و الإجتماعي على حد سواء ، ولقد شكل العمل محور إهتمام الإنسان منذ القدم ، بمفهومه العقائدي و الإقتصادي ونتيجة لتطور المجتمعات أو اتساع دائرة الأنشطة الإقتصادية ، انتقل الإهتمام الى مجال التشغيل في ظل الإختلال التي يعرفها سوق العمل.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول بعض المفاهيم والمصطلحات الإقتصادية و النظرية الإقتصادية للعمل و التشغيل ، وهذا من خلال تقسيم هذا الأخير الى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: تطور الشغل في الفكر الإقتصادي.**

**المبحث الثاني: مدخل نظري حول العمل والتشغيل.**

**المبحث الثالث: تطور التشغيل في الجزائر.**

## المبحث الأول : تطور الشغل في الفكر الإقتصادي.

لقد كان لتطور الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية إسهام كبير في تطور الفكر الإقتصادي ، الذي بنيت على أساسه مختلف النظريات الإقتصادية ، ويعتبر اختلال سوق الشغل من أهم الحالات التي تناولتها هذه النظريات بالدراسة و التحليل ، من أجل إعطاء تفسير لها و أسباب ظهورها ، لهذا سنحاول تقديمها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: التشغيل عند المدرسة الكلاسيكية.

اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لا بد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل ، بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لا بد أن يعملوا ، و أن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة ، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور و زيادة التشغيل من جانب المنظمين ، حتى يستوعب كل المتعطلين عن العمل . و تستند هذه النظرية في التشغيل على قانون "ساي" ، الذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته ، فالطلب الكلي للمنتجات إنما يساوي دائما مع عرضها الكلي ، هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج ، الذي يكفل العمالة الكاملة في الإقتصاد القومي ، و بالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.[1]

– يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل:سائر السلع ، أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ، و هنا لا تبرز البطالة كصورة مجسمة للإختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا اللاتوازن و اختفاء البطالة و بالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق السائد ، مما يعني قبولهم أجورا أقل و انخفاض الأجور يترجم على انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة و الخلاصة أن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الإنخفاض و من ثم يمتد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائيا ، و عليه فالإتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في اتجاه البترول.[2]

و يمكن تلخيص الأركان و الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها فكر المدرسة الكلاسيكية في النقط التالية:

---

[1] عادل أحمد حشيش،زينب حسين عوض الله،**"مبادئ علم الإقتصاد،دار الجامعة الجديدة للنشر"**،مصر،1999،ص 106.

[2] مدني بن شهرة،**"الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل على التجربة الجزائرية"**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 2010،عمان،الأردن،ص 204.

– الإنسجام التلقائي بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة.

– التوازن الإقتصادي التلقائي في طريق انبعاث قوى تلقائية كفيلة بإصلاح أي خلل.

– الحرية الإقتصادية و عدم تدخل الدولة في تنظيم الحياة الإقتصادية.

– العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل.

– حيادية النقود بحيث لا تتعدى أن تكون عربة لنقل قيم المنتجات من فريق آخر أي أن كل ما تفعله النقود لا يتعدى تسهيل عملية التبادل.

– التحقق الدائم للتوظيف الكامل و ذلك ، بوجود قوى تلقائية.[1]

كما تم بناء النظرية الكلاسيكية في التشغيل على مسلمتين أساسيتين لكنهما لم تخضعا للنقاش أبدا وهما:

- ❖ الأجر يساوي الناتج الحدي للعمل وهذا يعني أن أجر العامل يساوي القيمة لتي سيتم فقدانها ثم تخفيض التشغيل بمقدار وحدة واحدة وخضوعا للكفاءة تضطرب هذه لمساواة تماشيا مع بعض المبادئ إذا لم تكن المنافسة و الأسواق على ما يرام .
- ❖ منفعة الأجر لدى توظيف حجم معين من العمل يساوي الظل الحدي لهذا التوظيف.

– هذا يعني أن الأجر الحقيقي للعمل هو ما يكفي لتكوين لحافز على تحقيق العمل الموظف بالفعل.[2]

**الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:**

ترتبط نظرية كينز في تغيرات المستوى العام للأسعار ارتباطا وثيقا بنظريته في التشغيل و من أهم المزايا و الجوانب التي اعتمد عليها كينز في تحليله والتي تختلف عن التحليل الكلاسيكي ما يلي:

– يعتمد التحليل التقليدي على قانون ساي العرض يخلق طلب مساوي له ، و يتجه العرض تلقائيا نحو التشغيل الكامل ،لكن كينز انتقد هذه النظرية التقليدية و أكد التوازن الإقتصادي يحدد في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

[1] جيلالي خالدية ، **"الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية"** ، مذكرة ماجستر في العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد و تنمية، جامعة إبن خلدون ، تيارت 2010-2011،ص 46

[2] جون ميناركينز ،**"النظرية العامة في التشغيل و الفائدة والنقود"**، ترجمة جمال سعيد،دار فرقد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى دمشق،سوريا، 2014 ، ص 20.

– يعتبر التقليديون أن العرض متغير مستقل و الطلب متغير تابع ، في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل و الذي يتكون من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار فالتوازن الإقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى.

– و قد ينخفض الطلب الفعلي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و نقص في التشغيل عن مستوى التشغيل الكامل.

– قد يكون التوازن دون المستوى ويزداد الطلب الفعلي و يؤدي إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى التشغيل و زيادة الطلب الفعلي ، بعد مرحلة التشغيل الكامل سوف تنعكس في ارتفاعات في الأسعار و ظهور الفجوة التضخمية و هنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية.[1]

## المطلب الثاني: التشغيل عند المدرسة الماركسية.

يرى كارل ماكس والمنتمين إلى المدرسة الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الإستثمارات و تطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج و هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور و الدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة و النتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال ، مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع و تزايد المخزون ، و انخفاض نسبة المبيعات مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها و يقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية.

ترى المدرسة الكلاسيكية أن التحولات الإجتماعية التي تتوافق مع تطور النظام الرأسمالي يؤدي إلى نزوح عدد كبير من الريف إلى المدينة بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم ، وفي نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حيث يسهل عليهم الضغط على أجور العمال ، و استبدالهم بهؤلاء المتعطلين و بصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيد لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الإنتشار و ذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس ينجم عنه لآثار سياسية.[2]

كما بين ماركس في نظريته أنه يرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل ، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم ، أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج ،

[1] محمد العربي ساكر، **"محاضرات في الإقتصاد الكلي"**،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006،ص ص19،20.
[2] مدني بن شهرة ، **"الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل"** ، مرجع سابق الذكر، ص 243.

خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور ، و بالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج المال و تحقيق تراكمه ، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم البطالة.[1]

كما يتوقف حجم التشغيل على رأس المال القائم و علاقته بمعدل التراكم الجديد فيشكل حد أقصى للتشغيل و المشكل الأساسي الذي يتعرض له الماركسيون في عملية تحويل فائض القيمة إلى أرباح أي بيع المنتجات في السوق للحصول على النقود و ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل الربح و كذلك حجم الإستثمارات مما ينقص من حجم التشغيل.[2]

من أهم مبادئ المدرسة الماركسية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعا وحيدا يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة بين مفهومي العمل المجرد وقوة العمل.

– وقد اكتب تحليلات ماركس خطوات النظام الرأسمالي حيث يرى أن إنخفاض معدل الربح يقضي على نقص الإستهلاك ، أما في حالة زيادة الألات فإن ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقص في مستوى التشغيل الكامل أو الإستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية ، والذي لم يعطي أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

– إن إرتفاع رأسمال يؤدي إلى إنخفاض حجم التشغيل وعدم إستقلال العمال.

– إن اليد العاملة تعني في الإقتصاد السياسي الماركسي مجموعة القابليات البدنية والفكرية التي يحتاج إليها الإنسان في عملية إنتاج الخيرات المادية أو ككل بضاعة تملك اليد العاملة بدورها قيمة ، وقيمة اليد العاملة تتحدد بمجموع الحاجات الحيوية الضرورية للعناية بأسرة العامل وتربية أبناءه وتعليمهم لضمان تجديد اليد العاملة في المجتمع تجديدا دائما و مسنمرا.

– ويمكن زيادة إستخدام اليد العاملة بطريقة تقليص العمل الازم أي ساعات العمل الازمة لتجديد اليد العاملة وهذا ما يسمى " فضل القيمة النسبية ".

– ويعتبر النشاط الإقتصادي في حالة توظف كامل عندما لا يوجد إلا بطالة احتكاكية فقط بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل من الأجر.

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ،**"البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكل الإقتصادي من خلال حالة الجزائر"**،ديوان المطبوعات الجمعية،2010،ص 23.

[2] عيسى قادة خيال الهوارية،**"أثر سياسة التكوين المهني على التشغيل في الجزائر"**،مذكرة ماستر،تخصص تنمية و اقتصاد ،جامعة ابن خلدون،2015-2016،ص19

– تحمل النظرية الإقتصادية لماركس في طياتها بعدا تكنولوجيا جعل منها قائمة على أنقاض نظيرته الرأسمالية ، الدراسات و الواقع يثبت أن أي مجتمع يعيش ظاهرة البطالة بشكل أو بآخر ، كما أنكل المؤشرات تنفي فكرته التي مفادها أنه كلما زاد الرأسمالي في الإستثمار أدى ذلك إلى انخفاض معدل التشغيل.[1]

## المطلب الثالث: التشغيل عند المدرسة الكينزية.

تقوم أفكار المدرسة الكينزية أساسا على الإقتصادي الإنجليزي جون مينار كينز (1946-1983) التي تضمنها في كتابه الشهير النظرية العامة في التوظيف و الفائدة و النقود المنشور سنة 1936 ، وقد كون نظريته انطلاقا من أحداث الأزمة الإقتصادية لسنة 1929 ، بعدما عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير هذه الأحداث ، وإيجاد الحلول الملائمة لها ، وبالأخص لظاهرة البطالة التي انتشرت أنذاك في كل من أوروبا الغربية و الو م أ ، و غيرها من دول العالم فجعل كينز الدعامات والأسس التي يرتكز الكلاسيكيون عليها.

❖ وتتمثل الأسس التي تعتمد عليها النظرية الكينزية فيما يلي :

- ✓ بين كينز أن الخالة العادية أو على الأقل الأكثر شيوعا في حالة التوازن غير الكامل ، وهو بهذا ينفي أن الحالة السائدة هي حالة التوازن الكامل التي كان يعتقدها الكلاسيكيون.
- ✓ تعتبر النقود عاملا نشيطا و يؤثر على حركة الإقتصاد ، أي على المتغيرات الحقيقية.
- ✓ رأى كينز في نظريته أن تدخل الدولة بشكل فعال هو أمر ضروري ، وذلك من خلال استخدام سياسات سواء كانت جبائية ، نقدية أو غيرها.[2]

❖ كما أن هناك خصائص عامة ومبادئ أساسية لنظرية كينز ما يأتي:

- ✓ التأكيد على الإقتصاد الكلي و المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الدخل والإستهلاك و التشغيل.
- ✓ الإهتمام بالطلب الفعال كمحدد للدخل القومي والإنتاج و التشغيل ، ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كافي لشراء كل الإنتاج.
- ✓ عدم إستقرار الإقتصاد ، طبقا لكينز فإن الإقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والإنتعاش والإنفجار لأن مستوى الإستثمار المخطط متقلب و التغيرات في خطط الإستثمار

---

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس،**"سياسة التشغيل وتوجه الجزائر نحو النشاط الإقتصادي غير الرسمي"**،مذكرة ماستر في علم الإجتماع جامعة العقيد آكلي محند داود الحاج،البويرة2011-2012، ص ص57،28.

[2] جيلالي خالدية،**"الجامعة الجزائرية ودورها في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية"**،مرجع سابق الذكر،ص54.

نسب تغيرات في الدخل القومي و الإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الإستثمار.

- ✓ عدم مرونة الأسعار و الأجور ، فبسبب عقود العمل و قوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة أو لزجة.
- ✓ سياسات نقدية ومالية نشطة دعمت أفكار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل ، و استقرار الأسعار و تحقيق النمو الإقتصادي.[1]

**– الإنتقادات الموجهة لكينز هي كالتالي :**

– يشير كينز إلى التغيرات في مستوي الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود على الطلب عليها لأغراض السيولة.

– لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل ، وإنما اكتفى كينز بالعوامل المحددة لها في الأجل القصير.

– هناك انتقاد وجه لكينز من قبل النقديين عامة " فريدمان وهيلتون " كون أن الإقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالة الإستخدام غير الكامل بشكل دائم وأنه يتجه بشكل ألي إلى حالة التوازن الكامل كلما ابتعد منها بسبب أو لآخر.

– إلى أن ما سبق من الإنتقادات وغيرها التي وجهت للنظرية الكينزية لا تقلل من قيمتها دائما ، هي نتائج لتطور الفكر الإقتصادي و محاولته الوصول نحو الأفضل وهذا لمسايرة الأوضاع الحالية.[2]

[1] مدحت القريشي ، "**تطور الفكر الإقتصادي** "، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2008، الطبعة الثانية2011 ، عمان الأردن ص 246.

[2] محمد العربي ساكر ، "**محاضرات في الإقتصاد الكلي**" ،مرجع سابق ذكره، ص 51.

# المبحث الثاني: مدخل نظري حول العمل والتشغيل.

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا لعنصر العمل الذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الإقصادية أما البطالة تسعى إلى عدم القدرة البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الإقتصادي و الإجتماعي على حد السواء و لقد شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي الإجتماعي و الإقتصادي و نتيجة لتطور المجتمعات و اتساع دائرة الأنشطة الإقتصادية انتقل الإهتمام إلى مجال التشغيل خاصة في ضوء الإختلالات التي عرفها و ما زال يعرفها سوق العمل لمختلف اقتصاديات العالم بما في ذلك الجزائر.

## المطلب الأول: ماهية التشغيل.

يعرف التشغيل على أنه تنظيم التوظيف الكامل و الإستعمال الأمثل للموارد البشرية حيث يعرف لدى الإقتصادين بأنه استخدام قوة العمل أن يكون له حق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين ، و كذا حقه في الإمتيازات المترتبة عن مساره المهني حيث تم تقسيم مفهوم التشغيل إلى نوعين.

### 1- مفهوم للتشغيل:

لقد كانت و ما تزال معضلة التشغيل من القضايا الإجتماعية الهامة التي حركت أقلام المفكرين و الإقتصاديين و الفلاسفة ، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة بحيث امتدت إلى المنظمات الإجتماعية المهنية وكذا المؤسسات المحلية.[1]

### 1-1 المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل:

نظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل و الإشتغال به في مختلف الإنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ، التأهيل و التكوين إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الإختصاصات و الشروط التي يجب أن تتوفر في العامل كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة و المكونة لليد العاملة المؤهلة و لا يحدد مناصب العمل المناسبة له.

### 1-2 المفهوم الحديث للتشغيل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة بما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الإستمرارية في العمل و ضمان التعيين و التمرين للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته ، و التي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و حقه

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **"البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد"**، مرجع سابق الذكر ، ص 36.

في الخدمات الإجنماعية و على هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير و ترقية العمل ،ولقد حدد مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها.

– استعمال جزء من عمل اجتماعي يقدم به الفرد ، وهذا مناسب لمنصب عمل فالتشغيل هو إذن استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية حيث يشارك أن يشترك الشخص المشتغل في العمل.[1]

– كما يعرفه بعض الباحثين أنه تلك العملية المعقدة التي تتخذها المنظمة عند استقطاب لليد العاملة و تعيينها في مناصب شغل دائمة أو مؤقتة في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية وسياسية.[2]

– و قد عرفته الإتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 أن التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الإقصادية و الإستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الإقتصاد على ضمان العمل لكل شخص راغب، وأن يتكون منتجات و أن يختار هذا العمل تجربة و إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب.

–كما هي جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشأت بغرض إدماج البطالين في سوق العمل أو الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال لكسبه وصفا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة.[3]

## المطلب الثاني: أهداف و أنواع سياسات التشغيل.

سنتعرف في هذا المطلب على أهداف و أنواع سياسات التشغيل.

### 1–أهداف التشغيل:

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج ايجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة و التي يتمثل أبرزها في ما يلي:

- تنفيذ برنامج دعم الإنتاج الإقتصادي مابين 2001و2004الذي يسمح بإزالة العديد من المشاريع العالقة ، و انطلاق عدة ورشات التي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014.[4]
- زيادة حجم الناتج القومي و رفع مستوى الفعالية الصناعية و الإقتصادية.

---

1 ناصر دادي عدود ،**" البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، مرجع سابق "**، ص 37.

2 إماني عبد القادر، **"فعالية الوكالة المحلية للتشغيل في توفير مناصب الشغل الدائمة "**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصد و تنمية ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة تيارت، 2015-2016، ص 9.

3عيسى قادة مختار ، **"أثر سياسة التكوين المهني على التشغيل في الجزائر"** ، مرجع سابق ، ص 27.

4أبحاث المؤتمر الدولي ، **"منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي"** ، كلية العلم الإقتصادية و التسيير ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص 127.

- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة الدخل للأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل و الباحث عنه.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة في المجتمع.
- استقرار العمل و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات التي تحدث في أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل العمل التعسفي.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب .
- النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

## 2-أنواع سياسة التشغيل:

لسياسة التشغيل عدو أنواع نذكر منها:

### 2-1 التشغيل المباشر:

الذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون اللجوء إلى مكتب التوظيف لترشيح هذه الوظائف.

**2-2 التشغيل المؤقت:** أحد أشكال الإستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف يدخل محا العمال المغيبين في الإجازات السنوية ، أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه و بين الهدنة المستخدمة وقد تزايد الإتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع عملية من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط العمل الدولية ، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف الوضعيات:

-تعويض عامل غائب.

-نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

-تشغيل فئات قليلة من بين طالبي العمل و بهذا يكون هدف التشغيل التمويل بين الطلب و العرض لليد العاملة.

وهناك سياسات أخرى اقتصادية نذكر منها:

- سياسة تحسين جانب الطلب في السوق.

- سياسة التشغيل خلال تنمية المشروعات الصغيرة.

- سياسة تحسين مناخ الإستثمار.

- برنامج الشغل في قطاع الخدمات.

- سياسة تحسين الكفاءة من جانب العرض[1]

## المطلب الثالث: دوافع و سياسات التشغيل في الجزائر.

تواجه سياسة التشغيل في الجزائر عدة تحديات و معوقات خاصة فيما يخص تشغيل الشباب باعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل في هذه الفئة الأكثر من ثلثي المجتمع ، الأمر الذي يصعب مهمة الهيئات المكلفة بهذه القضية وخاصة بعد تراجع القطاع العمومي على تمويل الإستثمارات.

**1–** التشغيل الغير منظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل في المؤسسات المنظمة ، وهذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل ، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة و فيظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العلم ، و العمل المؤقت من جهة أخرى ، حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة بمدة في الجزائر و لا زال مستمرا في الإرتفاع إلا أنه لاسيما أمام غياب الرقابة أحيانا وضعفها أحيانا أخرى.

**2–** عدم التحكم في الآليات القانونية والإجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنميتها قصد معالجة البطالة ، لا سيما تلك التي كانت بتنظيم و تأطير سوق العمل التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب إلى جانب عدم الإنسجام و التناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة و التشغيل.

**3–** عدم تكييف أنظمة و برامج التعليم و التكوين العالي و المتوسط بما يتناسب مع الإحتياجات التي يتطلبها سوق العمل مما يعني تكوين مزيدا من الإطارات للعمال.[2]

[1] ثليجان أسماء ، **"مساهمة الجماعات المحلية في ترقية الشغل ، دراسة حلة المجلس الشعبي الولائي"** ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد و تنمية، جامعة تيارت ، 2015-2016، ص 25.

[2] ثليجان أسماء ، **"مساهمة الجماعات المحلية في ترقية الشغل"** ، نفس المرجع السابق، ص 33.

**4–** اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتمادا كليا على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الإقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد.

**5–** ارتفاع النمو السكاني و خريجي الجامعات و المعاهد العليا في الجزائر من سنة إلى أخرى.

**6–** عجز في اليد العاملة المؤهلة وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.

**7–** ضعف روح المبادرة المقاولاتية لا سيما عند الشباب و ضعف العامل الإجتماعي.

**8–** انعدام المرونة في المحيط الإداري و الذي يشكل عائق أمام الإستثمار.[1]

## المبحث الثالث: تطور التشغيل في الجزائر "1966–1999".

إذا كان النمو الإقتصادي السريع الترتب عن سياستنا الإستثمارية قد مكن خلال سنوات عديدة التوفير المكثف لمناصب العمل حتى أنه في مرحلة معينة فاق عرض العمل عن الطلب منه ، إلا أن هذه المتراجحة بدأت تتغير في بداية الثمانينات وذلك من خلال الأزمة الإقتصادية العالمية التي تجلت عنها انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة ومنها انخفاض الواردات وحجم الإستثمارات الذي يساهم في تدهور الشغيل.

### المطلب الأول: المحطات الهامة لسياسات التشغيل في الجزائر.

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الإقتصاد الكلي كما أنها ليست سياسة إقطاعية مثلا لسياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك فهي ليست سياسة لسوق العمل، حيث تمثلت محطات سياسات التشغيل ف الجزائر في المراحل التالية:[2]

#### 1– المرحلة الأولى 1966–1980

استهدفت إستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر إلى تطبيق سياسة تتمحور حول حل مشكلة البطالة الذي كان يعتبر المشكل الأساسي للمجتمع الجزائري غداة الإستقلال و حسب تطورات الإقتصاد

[1] سايح حنان ، **"سياسة التشغيل في الجزائر"** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة تلمسان ، 2013 ، ص 64.

[2] مداني بن شهرة ، **"الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية )"**، مرجع سابق ، ص ص164-167.

الجزائري قمنا بتقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين قبل 1973 كمرحلة أولى و الفترة مابين 1974 و 1980 كفترة ثانية.

### 1-1 الفترة السابقة لسنة1973:

تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام للطلب حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35.17% و 31.91% سنة 1972 و 30.95% سنة 1973 وقد تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة حيث بلغت 44.26% في سنة 1971.

### 1-2 الفترة بين 1974-1980:

في هذه الفترة لجأت الجزائر إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني سياسة المخططات التنموية ومن مهام المخطط الرباعي الأول هو إيجاد إستراتيجية و مواصلة عملية استيعاب البطالة وقد عرفت هذه المرحلة في:

**1-2-1** انخفاض ملموس لطالبي العمل حيث سجل معدل سنوي يقدر ب123.330طلبا مقارنة مع الفترة (1971-1973) التي كانت 228.233 طلب عمل.

**2-2-1** استقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن.

**3-2-1** عرض سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن أشكال التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات.

**4-2-1** عدم تحقق سياسة التكوين و تدريب الجماعات العملية.

**5-2-1** عرفت هذه المرحلة باختلال في توزيع العمال المؤهلين بين مختلف القطاعات الإقتصادية.

**6-2-1** التغيير الجذري في استخدام قوة العمل و ذلك نتيجة انتقال المنتجين.

**7-2-1** استراتيجية النمو لم تعطي الإندماج كوسيلة لضمان ديناميكية عرض العمل.

## 2- المرحلة الثانية1980-1990:

عرفت أغل بلدان العا لم أزمة التشغيل وخاصة لدى الشباب الذين يشكلون فئة للسكان الأكثر تضررا بحكم إعطاء الأفضلية للمؤهلين و ذوي الخبرة الطويلة.

### 2-1 الفترة الأولى 1980-1984:

من خلال برنامج المخطط الخماسي الأول الذي وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل و مواصلة خلق فرص للعمل و ذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد و اتضح ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الإجراءات التي ترمي إلى:

- تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة و ذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدم نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل و توحيد الإمتيازات الإجتماعية الممنوحة للعمال بالإضافة إلى تطوير مفهوم التكوين و إعطائه أهمية أكثر.

- العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

### 2-2 المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

عرفت الجزائر هذه الفترة وصفا اقتصاديا متميزا حيث ضعف معدل النمو و زيادة عدد السكان القادرة على العمل حيث تجاوز 4.5 مليون سنة 1985 ليصل إلى 5.6 مليون سنة 1989.

**المرحلة الثالثة 1990-1999**: التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق رغم الإصلاحات الإقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة و شح مصادر التمويل الخارجي و الإستعداد النفسي للدخول في نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات ، حيث تعززت التشريعات الإقتصادية في مجموعة من القوانين والمراسيم الهدف منها تعبيد الطريق للإتجاه لإقتصاد السوق و من بين هذه الإجراءات نلخصها فيما يلي:

- تنظيم السوق و من خلال إصدار قانون النقد و القرض حيث أعطى للأجهزة المصرفية ديناميكية جديدة تختلف عن النظام السابق، حيث رخص بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية جزائرية و أجنبية.

-تعميق إجراءات الإستثمار و إعطاء ضمانات قانونية خاصة للإستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية و هذا دفع بالإستثمار الخاص نحو المشاركة الفعلية في التمية الإقتصادية و الإجتماعية.

و تتكون منظومة التشغيل الجزائرية من وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي تختص بتقني و و تنظيم و وضع القوانين التي تحكم العلاقات المهنية و عمل الشركاء الإجتماعين كالمنظمات النقابية العملية للتشغيل و فروعها المتواجدة في كل الولايات ، لتقريب طلب المتعاملين الإقتصادين من اليد العاملة المتوفرة البطالة و أنشأت صندوق وطني للتأمين على البطالة ، وتجدر الإشارة إلى أن قضية البطالة لم تطرح في القطاعات في هذه الفترة عدة إصلاحات أهمها ، في الجزائر بشكل كبير إلا منذ البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في بداية التسعينيات ، حيث شهدت مختلف القطاعات في حدة الفترة عدة إصلاحات عميقة أهمها استعادة التوازن الكلي على حساب الشغل ، إعادة هيكلة الشركات ، تشجيع و تدعيم الإستثمار الخاص ، خوصصة القطاع العمومي ، حيث بلغ معدل البطالة آنذاك 30% و قد تداركت البرامج التنموية التي وضعها السيد رئيس الجمهورية ، حيث وضع:

-برنامج التنمية الفلاحية 2003 ، وفر 4450.000 منصب عمل.

- برنامج بعث الإقتصاد حيث رصد له 7 مليار دولار و وفر 200.000 منصب عمل سنويا.

- برنامج بناء 1000.000 سكن ، برنامج تنمية الهضاب العليا و برنامج الصحاري ، إنشاء 1200 كلم من الطريق السيار شرق غرب ، نتج عن تنفيذها رفع معدل التنمية إلى 5% و انخفاض نسبة البطالة 17%.

و شهدت وضعية التشغيل في الجزائر غداة الإستقلال ارتفاعا في البطالة و نقص في الإنتاجية حيث قدر معدل العاطلين عن العمل سنة 1966 ب 30.6% و ذلك بنسبة 28% في المناطق الرئيسية و % 33 في المناطق الحضارية ، لأن ما كان يميز الجزائر في ذلك الوقت هو اعتماد أغلبية السكان على الفلاحة في معيشتهم ، ظهرت البطالة بشدة و هذا زاد الضغط على قطاع الفلاحة ، فاضطر المشروع الجزائري سنة 1971 إلى ما يسمى بالثورة الزراعية و قد كان لها تأثير إيجابي على ميدان الشغل ،حيث مكنت من خلق مناصب عديدة ، لكن بعد سنوات قليلة ذهبت كل هذه الجهود بمهب الريح ، و تغيرت الوجهة الإقتصادية المنتهجة من طرف المخطط الجزائري هي التسيير الإشتراكي للمؤسسات ، و كان القطاع العمومي هو المسؤول الوحيد عن خلق مناصب شغل رغم وجود قطاع خاص لكنه كان

مهمشا ، وقد كانت سياسة الأجور عشوائية لا تراعي أدنى الشروط الإقتصادية، هذا ما دفع المخطط الجزائري إلى فرض قانون أساسي للعمال.[1]

## المطلب الثاني : المراحل التي مر بها سوق التشغيل في الجزائر:

تعتبر القرارات التي اتخذها المشرع بعد الإستقلال سياسة أكثر منها اقتصادية و كان أول قرار اقتصادي أخذ يتعلق بإعادة المؤسسة العمومية ، وجاء هذا في نص المرسوم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04 والذي يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسة العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها أو النظام القانوني الذي تخضع له.

### 1- الإصلاحات الإقتصادية:

في سنوات الستينات كانت عملية التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي مبرر بهدف التنمية و كذلك مبرزة بضعف استثمارات القطاع الخاص و سوء تقدير عقلانية العملاء الإقتصادين في القطاع الخاص و المساواة في توزيع الدخول ،لكن النداء من سنوات الثمانينات ليعيد النظر في دور الدولة في مختلف الإقتصاديات ، فالقطاع العام كان يعرف الكثير من الإختلالات و عجز حاد في الخزينة ، عدم احترام قواعد و تقنيات التسيير بخصوص المحاسبة.

هذه التجربة حكم عليها أنها قليلة الفعالية ، مولدة للتبذير و الرشوة و مصدر المساواة ، و منه فتخلي الدولة عن التسيير الإقتصادي أصبح أمرا ضروريا فتضمنت المخططين الخماسي الأول و الثاني اتخاذ إجراءات تصحيح الجوانب الأكثر سلبية في السياسة الإقتصادية إلى إصلاح وسائل التأطير الإقتصادي مثل التخطيط ، التعديل المالي.

رغم هذه الأهداف لم تحل هذه الإصلاحات المشكلة الأساسية هي البحث عن أفضل تسيير للإقتصاد الوطني الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه ، ففي سنة 1991 انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بشكل رهيب مما جعلها غير قادرة على رفع ديونها و هو ما دفعها للجوء إلى صندوق النقد الدولي قصد إبرام اتفاق الإستقرار الإئتماني في 30 جوان 1991 و الثاني من نوعه.

[1] جيلالي خالدية ،**" الجامعة الجزائرية و دورها في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق متطلبات التنمية المحلية"** ، مرجع سابق الذكر ، ص ص59،60.

**2- برنامج الإستقرار الإقتصادي:**

دام تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي مدة سنة واحدة و قد كانت له عدة أهداف نرتبها كما يلي:

- إعادة التوازنات الكلية الإقتصادية و المالية بصفة متواصلة.

- إعادة دفع النمو الإقتصادي من خلال دعم بعض القطاعات الحيوية.

- إقامة نظام اجتماعي أساسه التوزيع العادل للثروات و ضبط النظام الإقتصادي على أساس آليات السوق.

- هذا البرنامج تكون له الأولوية في النتطور الإقتصادي لقطاع الأشغال العمومية و السكن و قطاع المحروقات و الزراعة و كل من جاء في هذا البرنامج ورد ضمن شروط الإتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون ، كما يعتبر هذه البرنامج عنصرا من عناصر الإتفاق ، هناك عناصر أخرى منها برنامج التعديل الهيكلي.

**3- برنامج التعديل الهيكلي:**

التعديل الهيكلي هو مجموعة السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الإقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، حيث أن زيادة مديونية الجزائر نحو الخارج التي بلغت 84 %من مداخيل الصادرات سنة 1994 هي ما دفعتها إلى قبول هذا البرنامج الذي فرضه عليها صندوق النقد الدولي من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري المريض و قد وضع قيد التنفيذ لمدة 3 سنوات في الفترة الممتدة 1996/05/22 إلى غاية 21 ماي 1998، اشتمل على ما يلي:

- تحقيق الطلب الداخلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية.

- إعادة توازن الأسعار من خلال خفض قيمة العملة الجزائرية.

- إعادة جدولة الديون.

- خوصصة القطاع العمومي.

- تحرير الأسعار و قد كان لتطبيق هذا البرنامج عدة آثار على سوق التشغيل في الجزائر نذكر منها:

- زيادة نسبة الأشخاص غير المساهمين في قوة العمل مما يقلل حجمها بالنسبة لإجمالي عدد السكان.
- طغت العشوائية على نظام سوق العمل.

## 4- هيكل سوق العمل في الجزائر"

يتكون سوق العمل في الجزائر من أسواق رئيسية تتفرع إلى أسواق فرعية ويمكن تعريف السوق غير الرسمية بأنها تلك السوق التي لا يضبطها أي تشريع أو تنظيم قانوني و هي السوق الثانية للعمل بعد الرسمية و يتحدد مركبة العمل فيها بمستوى البطالة في السوق الرسمية و هذا بصيغة طردية بحيث إذا كان مستوى البطالة مرتفع في السوق الرسمية فإن حركية السوق الغير رسمية تزيد ، و العكس و منذ منتصف التسعينات اتخذت عدة إجراءات في مجال التشغيل بالجزائر بحيث تم إنشاء وكالة التطوير الإجتماعي سنة 1996 و هذا بعد فشل سياسة التعويضات التي اتخذت من قبل ، و في نفس السنة أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل مساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-35 سنة في خلق مؤسساتهم المصغرة ثم في سنة 1998-1999 جاء ما يسمى بالقرض المصغر لصالح فئة الشباب بقيمة 350.000 دينار جزائري من أجل إقامة مشاريع صغيرة ، و هناك الوكالة الوطنية للتشغيل التي من شأنها التوفيق بين طالبي الوظائف ، ذوي المؤهلات العلمية على اختلافهم من جهة ، و عارضيه من جهة أخرى و يبقى المستفيد الأول من تطبيق هذه الإجراءات هم عارضي العمل الذين يدخلون كل لحظة إلى هذه السوق.[1]

## 5- برنامج دعم النمو:

و هي آلة مكملة لسياسة الإنعاش الإقتصادي المتبعة منذ بداية سنة 2000 جاء برنامج دعم النمو ليكرس إرادة الحكومة على مواصلة هذا النهج الإقتصادي و ليجعل منه أكثر وضوحا بعد أن شابه نوع من الغموض و التخوف عند إطلاق أول برامج التنمية إذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج من الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الإستثماري الحكومي ، كأداة تشكل دافعا لرفع من معدلات النمو و استدامتها عند حدود معينة في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات ، و قد سطر البرنامج أهداف واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترات السابقة.

[1] جيلالي خالدية ، **"الجامعة الجزائرية و دورها في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق متطلبات التنمية المحلية "**، مرجع سابق، ص ص65،68.

- العمل على اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر.

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن.

- العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تأطيره. [1]

## المطلب الثالث: ظاهرة البطالة في الجزائر.

تمثل البطالة أحد أهم المشكلات الرئيسية لبلدان العالم المختلفة ، والبطالة تخص العمال وصانعي السيارات و الإقتصاديين أكثر من أي مشكلة أخرى.

### 1- تعريف البطالة:

الفرد المتعطل هو "الفرد الذي يزيد عمره عن حد معين وكان خلال فترة المرجعية الزمنية بدون عمل ، و هو حاليا جاهز و مستعد للعمل و يبحث عنه" .[2]

### 2- أنواع البطالة:

للبطالة عدة أنواع نذكر منها:

**2-1 البطالة الإحتكاكية:** هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الإقتصاد تمتع العمال المؤهلين العاطلين من الإلتحاق بفرص العمل المتاحة و هي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل المتاحة ،و هكذا فإن البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يطلق عليها البطالة الإحتكاكية ن و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن البطالة بالإضافة إلى تكاليف التناقلات و المقابلات و النشر و الإعلام.[3]

**2-2 البطالة الهيكلية:**تتمثل البطالة الهيكلية في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في المهن و القطاعات المختلفة فهي الوقت الذي تواجه فيه بعض المهن أو

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،12/11/مارس الموافق ل30/29 ربيع الثاني 1434، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف1، العدد2-2013، ص ص180، 181.

[2] أحمد سليمان خصاونة ، "**إقتصاديات العمل و البطالة (حالة الأردن 1973- 2009 )**" ، الطبعة الأولى ، دار الياقوت للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص279.

[3] وليد عبد الحميد عايب ،" **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسات الإنفاق الحكومي**" ،الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2010، ص 85.

القطاعات فائضا في الطلب على العمل من جراء الإزدهار ، هناك قطاعات أو مهن أخرى تواجه فائضا في العرض من العمل من جراء الركود .

**2-3 البطالة الدورية:** تحدث البطالة الدورية نتيجة الدورة الإقتصادية و التي تعمل عندما ينتقل الإقتصاد من حالة الإنتعاش و الإزدهار إلى حالة الإنكماش و الركود الإقتصادي ، و ينشأ الركود الإقتصادي من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع و الخدمات و الذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل، و بمعنى آخر عجز الإقتصاد الكلي عن توفير العمل في كافة من يبحث عنه و يرغب فيه.[1]

**2-4 البطالة المقنعة:** و تتمثل في عمالة فائضة في مكان العمل ، تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر و يساعد الإستغناء عنها على تحسين ظروف العمل ة إنتاجيته.

**2-5البطالة الموسمية:** و تحدث في حالة غير المستقر و هي تتشابه مع البطالة الجزئية ويسمى العاطلون هنا بالعمالة اليومية.

**2-6 البطالة الإجبارية:** تتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق و لا يجدون فرص عمل ، و عادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال.

**2-7 البطالة الإختيارية:** حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى و أكثر ملائمة للقدرات و الطموحات.[2]

**3- أسباب تفشي البطالة في الجزائر:**

للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسية التعليمية و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الشؤون التنظيمية.

**3-1 الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:** و هي التي أضعفت معدلات الإستثمار المحلي و منها عدم توفر مناصب الشغل كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها و من أهم هذه الأسباب ما يلي:

[1] مدحت القريشي ، **"اقتصاديات العمل "**،الطبعة ، الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2007، ص ص 289-292.

[2] أسامة السيد عبد السميع ، **"مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية "**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2007 ، ص ص 16، 17.

**2-1-1 انخفاض أسعار المحروقات:** بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الإقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% إلى أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35$ للبرميل سنة 1980 إلى 15$ في عام 1986 ، و هذا ما أدى إلى تقلص حجم الإستثمارات المحلية و من ثم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة.

**3-1-2 انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:** و ترتب على ذلك اتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94 % في سنة 1980 إلى 5.3% سنة 1983 إلى 3.3%سنة 1986 ، مما أدى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر ، و بالتالي كان للركود الإقتصادي أثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

**3-1-3 تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:** إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) ألى 101.9% في عام 1986 /1987 وحسب سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف الجزائر لقواتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثير استيرادها من السلع التامة الصنع ، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.[1]

**3-1-4 القضية السكانية:** حيث يزيد عدد السكان سنويا بما يقرب المليون نسمة تقريبا ، هؤلاء يشكلون ضغطا على موارد الدولة ، ومن ثم فمن الصعب تحقيق تنمية يمكن من خلالها توفير فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة علاوة على ذلك اتجاه الجزء الأكبر من الموارد نحو توفير ضروريات الحياة لهذه الأعداد المتزايدة على حساب أعداد استثمارها في دفع عملية الإقتصاد القومي.[2]

**3- 2 الأسباب التابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:** تشمل تلك العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها و تؤثر عليها بشكل أو بآخر ، و تتعلق في مجملها بالإختلالات الهيكلية للوحدات الإقتصادية و التوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال ، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية

[1] مدني بن شهرة ، "**الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** "، مرجع سابق الذكر ، ص ص252،253.
[2] محمد عبد الله مغازي ، "**البطالة ودور الوقف و الزكاة في مواجهتها (دراسة مقارنة )**" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2005، ص21.

و ما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق و من بين هذه العوامل أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

– عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق.

– وقد سعت الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى تطبق و إصلاح الجامعة ، و التوجه إلى نظام ليسونس – ماستر ، دكتوراه في التكوين بجانبيه الأكاديمي و التطبيقي ، و هو ما يوفر ارتباطا و انسجاما أكثر مع النشاط الإقتصادي الوطني و متطلباته من جهة ، و مع التطورات على المستوى الجهوي و الدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية و الإقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية ، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

**3–2–1 البعد المكاني للسياسة السكانية:** مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام المواد البشرية ، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة.

**3–2–2 الإختلالات الهيكلية:** تعود مشكلة التشغيل و البطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي و ما قبلها ، و خاصة التشابك بين القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني ، ما أدى إلى تراجع نم الناتج مقارنة بالزيادة السكانية.

فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية و هي:

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا ، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي ، لم يتكمن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للإستثمار و لتوسيع طاقته الإنتاجية الحالية من جهة ، و لم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة و خدمات ما بعد البيع و التي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
- انخفاض دعم الإستثمارات الإنتاجية و توقفها في بعض الحالات منذ سنوات ، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل النابعة لضمان استمراريتها.

- عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر من النوعي ، و بدون التكفل بمصير المتخرجين في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية و المؤسسات المكونة.[1]

[1]ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **"البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد (حالة الجزائر)"**، مرجع سابق،ص ص254-256.

**خلاصة:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا لأهم النظريات المفسرة لسوق الشغل ،كون أن العمل وسيلة استمرارية الحياة ، فالفكر الإقتصادي اعتبر العمل مصدر لخلق المنافع الإقتصادية ، و إذا كان مؤشر النمو الإقتصادي و معيار الإنتاجية أحد أهم محددات التشغيل بالمؤسسات فإن التحاليل الإقتصادية لمشكل البطالة تتعدد يتعدد التيارات و المدارس ،كما أن التحليل السابق للتشغيل و البطالة يركز بالدرجة الأولى على النظام الرأسمالي مما يؤثر سلبا على حجم الإنفاق العام نتيجة تراجع دور الدولة في الحياة الإقتصادية، مما لا شك فيه أنه سينعكس سلبا على الجانب الإجتماعي خاصة ذلك المتعلق بالتشغيل كون أن هذا القطاع العام هو المستوعب الأكثر لليد العاملة في الدول النامية.

**تمهيد:**

بعد الدراسة التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العمومية و التشغيل سنحاول من خلال هذا الفصل عرض لمحة عن الإقتصاد القياسي مع تحليل تطور كل من النفقات العمومية والتشغيل ، و بما أن هذا الفصل يمثل الجانب التطبيقي للبحث ، سنقوم بدراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على التشغيل.

و لتحديد الأثر الكمي للإنفاق العمومي على العمالة نحاول القيام بدراسة استذكارية لمعدلات البطالة و الإنفاق العام في الجزائر ، ثم الدراسة القياسية لأثر النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة خلال فترة (1999-2015) ، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: مدخل نظري إلى الإقتصاد القياسي.**

**المبحث الثاني: تحليل مؤشر الإنفاق و العمالة ( 1999-2015)**

# المبحث الأول: مدخل نظري إلى الإقتصاد القياسي.

هناك تطورات عديدة حدثت في علم الإقتصاد القياسي على أيدي المختصين فيه ، إلا أن كثيرا من التطورات التي تتم في فروع المعرفة الأخرى تغذي التطور في هذا الفرع ، فالتطور في النظرية الإحصائية والنظرية الإقتصادية ، و ثروة المعلومات و ما صاحبها من توفير في تطور كبير في مجال الإقتصاد القياسي فهو يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجالات واقعية عديدة ترتبط بإقتصاد الأعمال.

## المطلب الأول: ماهية الإقتصاد القياسي.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الإقتصاد القياسي و أهدافه ، و منهجية البحث في الإقتصاد القياسي.

**1- مفهوم الإقتصاد القياسي**: اشتق مصطلح الإقتصاد القياسي من أصل يوناني من كلمتين economicأي إقتصاد وmetrics وتعني القياس ، أي القياس الإقتصادي و مهمته قياس العلاقات القياسية و الإقتصادية ، وهو قياس ظهر في القرن التاسع عشر.

كما يعرف البعض الإقتصاد القياسي بأنه القياس في الإقتصاد أو القياس الإقتصادي و بصورة أكثر تفصيلا يعرف الإقتصاد بأنه فرع للمعرفة و الذي يهتم بقياس العلاقات الإقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أو تفسير بعض الظواهر.[1]

**2- أهداف القياس الإقتصادي:**

يشير الجزء الثاني من تعريف الإقتصاد القياسي إلى الأهداف التي يخدمها هذا الفرع و يكمن تلخيصها في ثلاثة أهداف.

[1] وليد إسماعيل السيفو وآخرون،"**الإقتصاد القياسي التحليلي**"،الطبعة الأولى،الأهلية للنشر التوزيع،الأردن،2006،ص21 .

**2-1- اختبار النظرية الإقتصادية:** تعتمد النظرية الإقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الإسنباط في التوصل إلى نتائجها ، و طريقة الإستنباط تبدأ من إفتراضات مبسطة ، يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ، ثم يستنبط منها الإستدلال المنطقي ما يسمى بالقروض المفسرة ، و القروض المفسرة عادة ما تقدم تفسيرا للظواهر الإقتصادية محل البحث ، وهناك نوعين من الإفتراضات الإفتلاض المقيد و الإفتراض السلوكي و هو الإفتراض الذي يتعلق بهدف الوحدة الإقتصادية ويسمى سلوكي لأن الهدف هو الذي يحكم السلوك ، أما عن الإفتراضات المقيدة فالهدف منها هو عزل أثر العوامل الأخرى محل البحث ، فإذا أراد الباحث تحديد العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها.[1]

**2-2- التنبأ باتجاه المتغيرات الاقتصادبة و الزمن** : إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الإقتصادية ، و هو أمر من الصعب الإستغناء عنه في ظل ظروف التطور الإقتصادي و قد خطى الإقتصاديون بمراحل متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق ، و التي يكمن استخدامها في التنبأ بحالة الإقتصاد في المستقبل و أصبح هذا المنهج يستمد اسمه من القياسات التي تجري على العلاقات الرابطة بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي ، و من ثم يفترض أن هذه العلاقة سوف تبقى سليمة في جوهرها و تظل سائدة في المستقبل.[2]

**2-3- وضع السياسات الإقتصادية:** الهدف من وراء عملية القياس الإقتصادي ، كما ذكرنا هو الحصول على تقديرات عديدة يمكن الإعتماد عليها في المعاملات التي تحدد حجم العلاقات الكمية بين المتغيرات الإقتصادية ولكثير من المعاملات الإقتصادية و التي يمكن عن طريقها تحديد قيم المرونات ، و المعاملات الفنية ، الإنتاج.....، و لمعرفة القيم العددية المقدرة لهذه المعلمات و العاملات أهمية كبرى بالنسبة لواصفي السياسات الإقتصادية ، و فيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح هذه الفكرة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **" الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"**، الطبعة الثانية، الدار الجمعية للنشر و التوزيع ،مصر ،1998 ، ص 10.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **"مقدمة في الإقتصاد القياسي"** ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2002، ،ص 12.

– عند قيام الدولة مثلا بوضع سياسة لدعم أسعار المنتجات الزراعية بهدف تحقيق طوع من الاستقرار النسبي في دخول المزارعين ،هذا ما يلزم لعمل تقديرات إحصائية لدوال الطلب على السلع الغذائية و المنتجات الزراعية.

– اتباع الحكومة سياسة مالية معينة بتغيير حجم الإنفاق الحكومي و هيكل النظام الضريبي بهدف إحداث آثار محددة على حجم كل من الطلب الكلب و هيكل التوظيف في الإقتصاد القومي.[1]

**3– منهجية البحث في الإقتصاد القياسي:**

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

**3–1–تحديد النموذج الإقتصادي القياسي:** على الرغم من أن كينز حدد العلاقة الموجهة بين الإستهلاك و الدخل و لكنه لم يحدد الشكل الدقيق للعلاقة بين المتغييرات فهو يقترح الشكل التالي لدالة الإستهلاك:

$$Y=\alpha + \beta x \ldots\ldots(1-1)$$

عندما يكون (**y**)الإنفاق الإستهلاكي ، (**x**)الدخل ، ($\beta+\alpha$ )ثوابت و معلمات ، إن معلمة الميل($\beta$ )تعبر عن الميل الحدي للإستهلاك (Mpe).

**3–2– تقدير معلمات النموذج** : ينتقل الباحث إلى المرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الإنتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي من خلال:

– تجميع البيانات.

– بعض أساليب قياس البيانات.

– حل مشاكل التجميع.

[1] . محمد صالح تركي القريشي،" **مقدمة في الإقتصاد القياسي**" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،،الأردن 2004 ، ص 32.

**3-3- اختيار فنون القياس الملائمة:** يوجد هناك عدة طرق قياسية يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية أهمها:

- طرق المعادلة الواحدة و هي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة

طرق المعادلات الآتية و هي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج كمجموعة في نفس الوقت دقيقة واحدة.

**3-4- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج:** بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية ؛ فأنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة و المقصودة بتقييم المعلمات لمحددة في تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الإحصائية ، ويوجد هناك عدة من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

**3-4-1-المعايير الإقتصادية** : فهي تحدد المعايير الإقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الإقتصادية.

**3-4-2- المعايير الإحصائية** : تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ، و من أهمها معامل التحديد و اختبارات المعنوية و سوف نتعرض لها بنوع من التفصيل فيما بعد.

**3-4-3- المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الإفتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز.

**3-5- تقييم مقدرة النموذج على التنبأ:** و ذلك باختيار قدرة النموذج على التنبأ و إجراء التنبأ الفعلي بعد قبول النظرية إذا تطابقت.[1]

و يمكن توضيح منهجية البحث في الإقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر ،**"طرق قياس العلاقات الإقتصادية"** ،دار الجامعات المصرية للتوزيع، الإسكندرية ، 1990 ، ص ص 15-28.

**الشكل رقم 3-1: منهجية البحث في القياس الإقتصادي.**

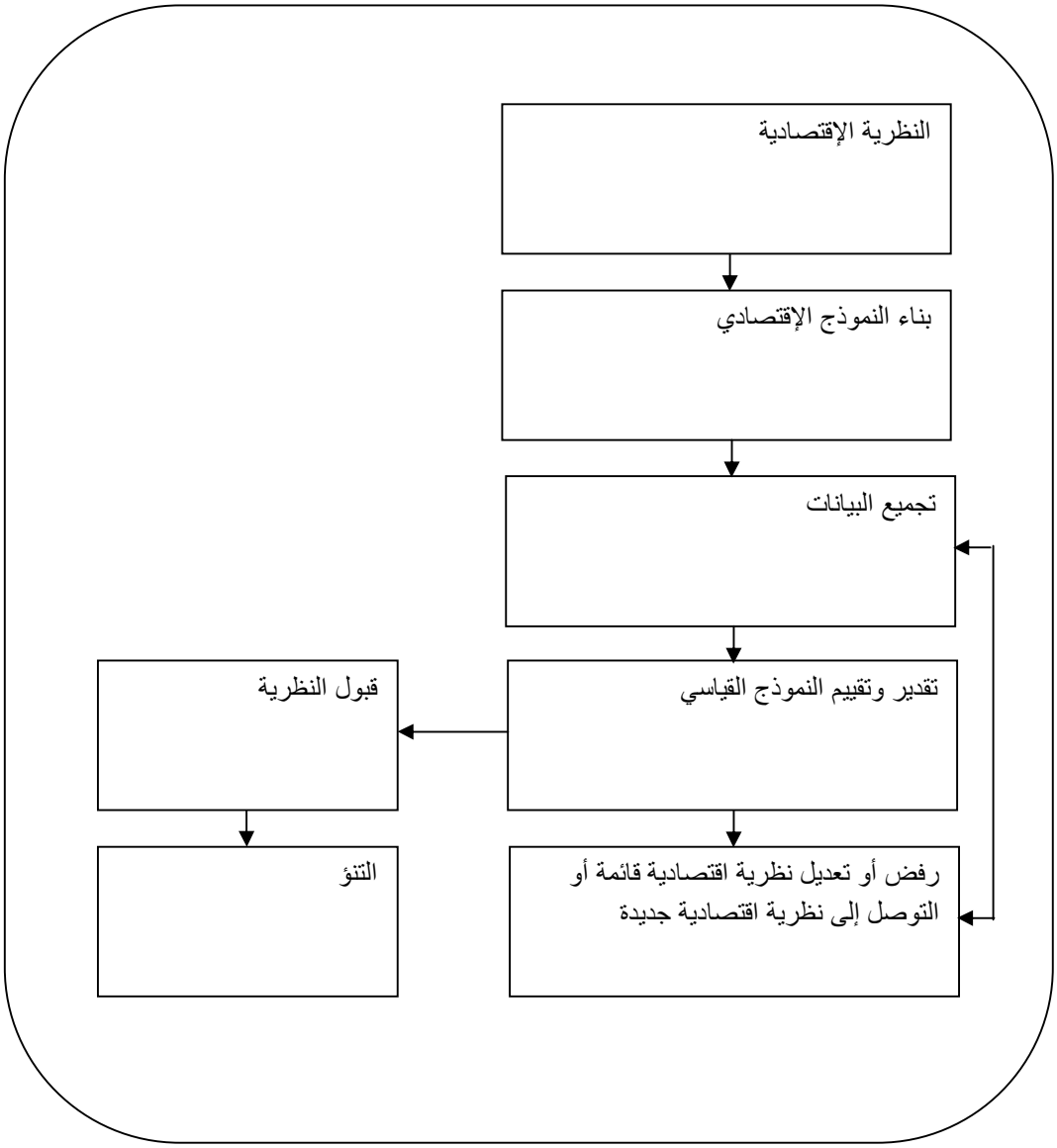


**المصدر**:حسين علي يخيت ، "**الإقتصاد القياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص30.

## المطلب الثاني :تقديم النماذج الاقتصادية القياسية.

تنقسم نماذج الانحدار الى عدة أنواع منها الانحدار الخطي و هناك الإنحدار البسيط و الإنحدار المتعدد الذي سنستخدمه في دراستنا هذه ، بحكم أن الظواهر الإقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة ، ويعد الإنحدار الخطي المتعدد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الإقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير واحد مفسر.

### 1- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

الإنحدار الخطي المتعدد هو امتداد للإنحدار الخطي البسيط حيث نتمكن عن طريقه أن نأخذ في الإعتبار الحالات التي يوجد فيها أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع $y_i$ فهو يلائم الحالات التي نريد فيها اكتشاف كيف يتغير $y_i$ عندما توجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر عليها آنيا ، حتى إذا كان اهتمامنا ينصب على الدور الذي يقوم به متغير مستقل واحد ، يكون من الأفضل إدخال المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر بوضوح على المتغير التابع $y_i$وذلك لسببين:[1]

- ✓ لتخفيض حجم الخطأ العشوائي ، و هذا يجعل فترات الثقة أكثر دقة.
- ✓ استبعاد أي تحيز يمكن أن ينتج لو أننا أهملنا متغير يؤثر بفاعلية في $y_i$.

### 1-1- تعيين نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

**- شكل النموذج:** يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع $y_i$ و عدد من المتغيرات المستقلة XK.....X2 ,X1 و حد عشوائي $y_i$ ، و يعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات و من المتغيرات المستقلة ، بالشكل الآتي:[2]

$$y_i = B_0 + B_1 x_{i1+} B_2 x_{i2} + B_k x_{ik} + \varepsilon_i$$

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم ، **"مقدمة في مبادئ الإقتصاد القياسي"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 189

[2] حسين علي يخيت ، **"الإقتصاد القياسي"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 135.

ويمكن كتابته على شكل مصفوفات كالتالي :

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & \cdots & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & \cdots & x_{22} & \cdots & x_{k2} \\ 1 & x_{1i} & \cdots & x_{2i} & \cdots & x_{ki} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ B_i \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \varepsilon_i \end{bmatrix}$$

و باختصار : $Y = XB + \varepsilon_i$

حيث أن :

y: متجه عمودي أبعاده $(n_{x1})$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X: مصفوفة أبعادها $(n_{xk+1})$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة. يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: متجه عمودي أبعاده (k+1xn) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

ε: متجه عمودي أبعاده $(n_{x1})$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

**-فرضيات النموذج:**

$H_1$قيمة المتغيرات محددة بدون أخطاء.

$H_2$التوقع الرياضي للخطأ معدوم ، $E(\varepsilon_i) = 0$

$H_3$ تباين العناصر العشوائية ثابت ، و التباين المشترك بينهما يساوي الصفر أي:

$$\text{cov}\,\alpha(\varepsilon) = E(\varepsilon\acute{\varepsilon}) = \delta^2 I_n$$

$H_4$ ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

$H_5$ عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها:

$r(X) = k+1 < n$

### 1-2- تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

من الطرق شائعة الإستخدام في تقدير معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية ، و من خصائص الطريقة أنها تدمي مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع $y_i$.[1]

ليكن النموذج: $y=xB+\varepsilon_i$، و تحت فرضيات الطريقة المربعات الصغرى العادية نجد:

- ✓ النموذج المقدر: $\hat{y} = x\hat{B}$ .
- ✓ انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = y - \hat{y} = y - x\hat{B}$ .
- ✓ مجموع المربعات البواقي: $ée = (y - x\hat{B})(y - k\hat{B})$

تهدف طريقة المربعات الصغرى إلى جعل ée في أدنى قيمة لها أي إيجاد Min ée فنقوم بحساب المشتقات الجزئية ل: ée بالنسبة إل $\hat{B}_1, \hat{B}_2 \dots \hat{B}_k$ و نجعلها مساوية للصفر ، لدينا:

$$ée = (y - x\hat{B})(y - k\hat{B}) = y'y - y'x\hat{B} - \hat{B}x'y + \hat{B}x'x\hat{B}$$

و لدينا القيمتين: $y'x\hat{B}$ و $\hat{B}'x'y$ متساويتين فنجد:

$$ée = y'y - 2\hat{B}x'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

نقوم بإيجاد:

$$\frac{\delta ée}{\delta \beta} = -2x'u + x'x\hat{B} = 0$$

$$= -2x'u + x'x = 0$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، "**طرق قياس العلاقات الإقتصادية مع تطبيق الحاسب الإلكتروني**"، مرجع سابق الذكر ص208.

ومنه:

ملاحظة: $x'y + k'\hat{B} = 0 \Rightarrow x'(y - \hat{B}) = x'e = 0$ و منه فإن x و e متعامدة.

$$e = (y - x\hat{B}) = y - x(x'k)^{-1}x'y$$

$$= (1 - x(x'x)^{-1}x')y = My$$

حيث M: مصفوفة متناظرة ، أي:

$$Mx = 0 \text{ و } M = M^2 = M^3 \dots$$

إذن المقدر غير متحيز ل $\delta^2$ هو: $\delta^2 = \frac{ée}{n+k}$

### 3-1 تقييم معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

**-معامل التحديد المتعدد $R^2$**: و يعد مؤشر أساسي في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع y و المتغيرات المستقلة (xk)، إذ (K=1,2...K) بعبارة أخرى هو مقياس يوح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في التفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[1]، و يعطي معامل التحديد المتعدد بالشكل الآتي:[2]

$$R^2 = 1 - \frac{RSS/n}{TSS/n} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر و الواحد ، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع ، و أن جودة التوفيق عند حدها الأقصى ، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة و أن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

[1] حسين علي يخيت ، **"سحر فتح الله الإقتصاد القياسي"** ، مرجع سابق الذكر، ص 164.

[2] تومي صالح ، **"مدخل لنظرية القياس الإقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين"** ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص 11.

نظرا لاعتماد هذا المعامل على المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المشروحة و غير المشروحة و بالتالي فإنه يؤخذ بعين الإعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي، لذا يستعمل معامل آخر يسمى بمعامل التحديد التحديد المصحح و يرمز له حيث: $\overline{R}^2$

$$\overline{\mathrm{R}}^2 = 1 - (1 - R^2).\frac{\mathrm{n}-1}{\mathrm{n}-\mathrm{k}}$$

**– اختبار ستودنت:** يعتبر من اختبارات المعنوية و الذي يشترط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعا توزيعا معتدلا ، يستخدم عندما يكون حجم العينة (أقل من30)[1]

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y و المتغير التفسيري $x_i$ ،نقوم بإجراء الإختبار التالي:

$$H_0; B_i = 0$$

$$H_1; B_i \neq 0$$

و تعطي العلاقة الإحصائية لستودنت بالصيغة التالية:

$$T_i^* = \frac{\hat{B}_i}{\delta \hat{B}_i}$$

حيث :

$\hat{B}_i$: مقدر ل $\hat{B}_i$

$\delta \hat{B}_i$: الإنحراف المعياري ل $\hat{B}_i$

الإحصاءة :$T_i$ تتبع ستودنت بدرجة حرية تساوي (nk)

ويكون قرار الاختبار كما يلي :

- ترفض الفرضية $H_0$ إذا كانت $|\mathrm{T}^*| > \hat{B}_i$، ومنه $\hat{B}_i$ مختلف عن الصفر.
- ترفض الفرضية $H_1$ إذا كانت $|T^*| > \hat{B}_i$ ،ومنه $\hat{B}_i$ يساوي الصفر.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"** ،مرجع سابق الذكر،ص ص 168،169.

– **اختبار فيشر**: يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة ،وتأخذ الشكل التالي:

$$H_0; B_1 = B_2 = \cdots = B_K = 0$$

$$H_1; B_1 \neq B_2 \neq \cdots \neq B_K \neq 0$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطي بالعلاقة التالية :

$$F^* = \frac{\mathrm{R}^2/\mathrm{k}-1}{(1-R^2)/n-k}$$

الإحصائية $F$ تتبع توزيع فيشر F(k-1,n-k) .

ويكون قرار الاختبار كما يلي :

- ترفض الفرضية $H_0$ إذا كانت F(k-1,n-k) ، ومنه $H_0$ مهما يكن $i = 1 \cdots k$
- ترفض الفرضية $H_1$ إذا كانت F(k-1,n-k) ، ومنه $H_0$ مهما يكن $i = 1 \cdots k$

## المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل والتنبؤ بالظواهر الإقتصادية وقد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة.

### 1– مفهوم السلسلة الزمنية وأهم مركباتها:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن [1]

تتكون السلسلة الزمنية مجموعة من عناصر تفيد في تحليل سلوكها في الماضي وكذا المستقبل وهي :

[1] مكيد علي ،" **الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة"** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2011، ص279.

**-الاتجاه العام** :يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا ، مما يحدد اتجاهها العام المتزايد او المتناقص بغض النظر عن جميع الانحرافات و التقلبات الأخرى.

**-المركبة الموسمية** :هي التغيرات التي تحدث بانتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين حيث يمكن معرفتها و الاستعداد لمواجهتها.( مثل إنتاج بعض المواد الفلاحية الذي يرتفع في الصيف وينخفض في الشتاء .....).

**-المركبة الدورية** :هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة و التغيرات تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات.

**-المركبة العشوائية** :بالإضافة إلى الاتجاه العام و التغيرات الموسمية و الدورية ، فإن السلاسل الزمنية عادة ما تحتوي على بعض التقلبات العشوائية التي تنتج عادة من التأثير المنعزل أو العرضي لبعض العوامل (مثل الإضرابات ،الجفاف،الفيضانات.....إلخ).

## 2-تحليل السلاسل الزمنية :

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة ،وصفة الإستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية ، وفي حالة غياب صفة الإستقرار فإن الانحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.

**-استقرارية السلاسل الزمنية** : تعرف السلسلة الزمنية المستقرة علي أنها السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

تتمثل الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة في [2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن :

[1] عبد العزيز شربي ، **"طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة قسنطينة ،1996،ص30.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"** ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 614-615.

❖ ثبات التباين عبر الزمن :

❖ أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

**-السلاسل الزمنية غير المستقرة** : نادرا ما تتحقق في المتغيرات الاقتصادية صفة الاستقرار ، ومع ضرورة فرضية الاستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثابتة كاف للحكم على عدم استقرار السلسلة.

ونميز بين النوعين :

**-السلسلة من نوع (TS)Trend Stationnary** :هي حالة من حالات عدم الاستقرار تكتب على الشكل التالي :

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$$

$\varepsilon_t$: يمثل الخطأ الأبيض وهي سلسلة مستقرة ، $y_t$ سلسلة غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يعتمد على الزمن ، وبالتالي هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه مرتبط بالزمن ، يمكن جعلها مستقرة طريق MCO.

**- السلسلة من نوع (DS)Differency Stationnary**: هذا النموذج غير مستقر باتجاه عشوائي ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروق $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ وتكتب بالصيغة التالية :

$$:y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t$$

**-اختبارات الاستقرارية :**

**-اختبار Dickey Fuller** : هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ، كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية ، غير المستقرة من النوع TSوDS ولإجراء الاختبار نقوم بتقدير النماذج التالية :

النموذج الأول $\Delta y = \lambda y_{t-1} + _t$

النموذج الثاني : $\Delta y = \alpha + \lambda y_t + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y = \alpha + \beta_t + _{t-1} + \varepsilon_t$

بحيث السلسلة غير المستقرة. $H_0;\ \lambda = 0$

السلسلة المستقرة. $H_1; \lambda \neq 0$

حيث يتم حساب إحصائية "$\tau$" (tau) باستخدام الصيغة التالية :

حيث:

$\delta\lambda$:تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

$\lambda$: يمثل الجذر الأحادي.

ويتم اختبار فرضية الصفرية $\lambda = 0$أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية $\tau$المقدرة ل$\lambda$ مع القيم الجدولية ل DF والمطورة أيضا بواسطة Mackimon (1996) حيث عادة ما تكون سالبة:

السلسلة مستقرة $|\tau| > |DF_{CV}| \Rightarrow H_1$

السلسلة غير مستقرة $H_0 \Rightarrow |\tau| < |D_{CV}|$

أو: $H_1 \Rightarrow \tau < DF_{CV}$

حيث: $DF_{CV}$ تمثل القيمة الحرجة( DF Critical Values )

**اختبار Augmented Dickey Fuller:**

يصبح اختبار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج السابقة يعاني من الإرتباط الذاتي ، فاختبار ADF يأخذ بعين الإعتبار الإرتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة P ، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من الفرق المؤخرة إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي من الدرجة P و تصبح النماذج الثلاث كالآتي:

النموذج الرابع: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta y = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j y_{t-1} + \varepsilon_t$

**3- التكامل المشترك:**

تقوم فكرته على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين $x_t$ ، $y_t$ غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في الأجل البعيد ، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن ، يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة Kأن تكون السلسلتان $(y_t \ ، \ x_t)$ متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدة ، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة في الرتبة صفر ، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين $(y_t \ ، \ x_t)$ يتعين تحقق الشروط التالية:

– **اختبارات التكامل المشترك**: يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك نختار منها "اختبار الإنحدار المتكامل لديربن واتسون (CR DW).

**اختبار الإنحدار المتكامل لديربن واتسون (Durbin Wotson)**: لإجراء هذا الإختبار نتبع الخطوات التالية:

- ✓ نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة للإنحدار الأصلي بين $(y_t, y_t)$و تسمى dالمحسوبة.
- ✓ نبحث في جداول أعدها Sargan & Bhargova عن d الجدولية.
- ✓ نختبر فرض العدم d=0 ، فإذا كانت d المحسوبة<d الجدولية نرفض فرض العدم و بالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ، و لا يكون الإنحدار المقدر زائفا و العكس صحيح.[1]

## المبحث الثاني: تحليل مؤشر الإنفاق و العمالة (1999 إلى 2015).

في هذا المبحث سنحاول بناء نموذج اقتصادي للنفقات العامة في الجزائر من أجل تحديد أهم المؤشرات المؤثرة في تحسين العمالة و بالإعتماد على تقنيات الإقتصاد القياسي السابقة الذكر خلال هذا الفصل.

### المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر 1999–2015.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى التطور الإجمالي للنفقات العامة في الفترة (1999- 2015) مع التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير و التجهيز و تحليل كل منهما.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"**،الطبعة الثالثة،الدار الجامعية، الإسكندرية،2008-2009،ص ص272،273.

**1- تحليل تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة(1999-2015):**

لتوضيح تطور النفقات العامة نستعين بالشكل التالي:

**الشكل : (03-02): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1999-2015.**

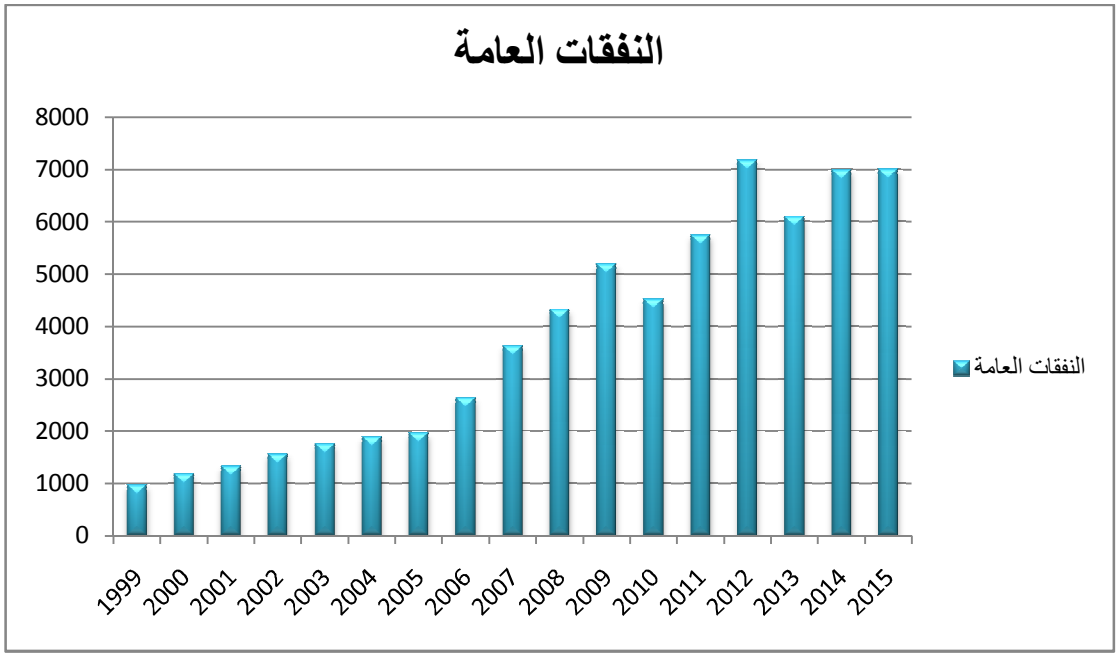


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات www.ons.dz

من خلال الشكل نلاحظ أنه هناك تزايد في وتيرة النفقات العامة في الجزائر خاصة مع نهاية التسعينيات ، حيث ارتفعت وتيرة الإنفاق العام من 961.7 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى حوالي 5191.485 مليار دينار جزائري سنة 2009 و قد كانت أعلى نسبة زيادة سنة 2006 ب 34.9% ،كما قدرت نفقات الميزانية الكلية سنة 2010 بقيمة 4512.8 مليار دينار جزائري مقابل 4246.3 مليار دينار جزائري في 2009أي بزيادة تساوي 6.3% ، ثم بلغت سنة 2011ما يقارب 5731.4 مليار دينار جزائري أي بزيادة تساوي 28.03%مقرنة مع سنة 2010 ، أما في سنة 2012 فقد كانت 7169.9 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقارب 22.5% في سنة 2013 بلغ نفقات الميزانية الكلية 6092.1مليار دينار جزائري أي بانخفاض يساوي 13.7 % و في سنة 2014بلغت مستوي 6908.2مليار دينار جزائري بزيادة تساوي 15.9%.

## 2- تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة 1999 – 2015:

بما أن النفقات العامة الإجمالية تنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز ارتأينا من خلال هذا الفرع التطرق إلى تحليل تطور نفقات التجهيز والتسيير.

**2-1 تطور نفقات التسيير:** بعدما عرفنا التطور الإجمالي للنفقات العامة سوف نحاول التعرف إلى تطور النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات التسيير ، أو من حيث كونها نفقات تجهيز ليقودنا إلى معرفة توجيهات الدولة من حيث تخصيص و توزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين.

**الشكل رقم (3-3):تطور نفقات التسيير خلال الفترة (1999-2015).**

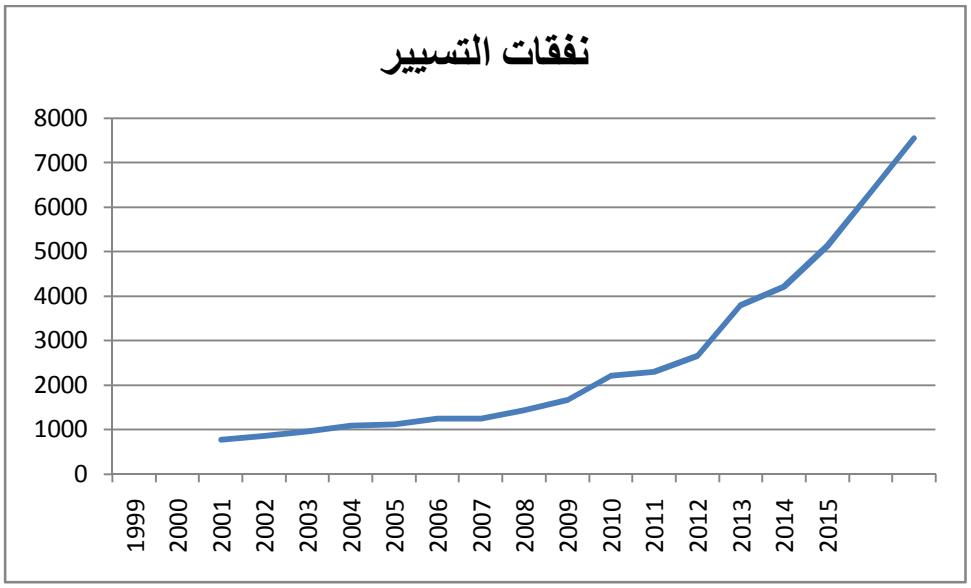


**المصدر:** من إعداد الطالبتين الإعتماد على معطيات WWW.ONS.DZ

**الشكل رقم (3-4): تطور نسبة نفقات التسيير خلال الفترة 1999-2015.**

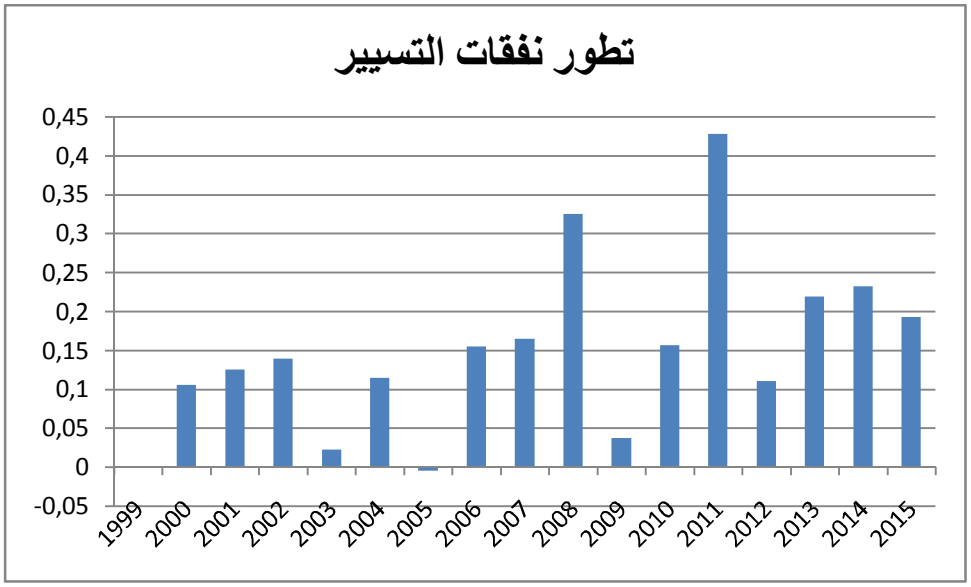


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات WWW.ONS.DZ

توجه نفقات التسيير لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية فهي ترتبط بالنشاط العادي و اليومي للدولة و التي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية ، و من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نهاية التسعينيات كانت الإنطلاقة بتزايد حجم كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز حيث كان حجم كليهما متقاربا نوعا ما قبل ذلك ، غير أنه نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005 ، ففي سنة 2000بلغت نفقات التسيير 856.1 مليار دينار أي بنسبة 0.10 لتصل إلى1097.7 مليار دينار سنة2002 وذلك بنسبة 0.13 ، بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي[1] ، ثم إلى 1122.7 مليار دينار في سنة 2003 أي بنسبة 0.02،حيث شهدت هذه الفترة مراجعة للأجور و التحويلات و منح المجاهدين و المنح العائلية و رفع مختلف الإعانات، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة ، و بالتالي تدني مستوى البطالة حيث انخفضت من 0.02 سنة 2003 إلى 0.11سنة 2004 حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004 منها منصب دائم بنسبة 63% و 271000 منصب مؤقت بنسبة 37% ، و قد نص قانون المالية

[1] www.mf.dz 05/052017.

التكميلي لسنة 2010 على أن نفقات التسيير قدرت2659 مليار دينار و ذلك بنسبة 0.15 . ثم قفزت إلى 4216.1 مليار دينار سنة 2012 ، كما شهدت انخفاضا في سنة 2013 قدر ب5138.7 مليار دينار أي بنسبة 0.21، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد بلغت 7553.5 مليار دينار أي بنسبة0.19 و هذا ما نص عليه قانون المالية لسنة 2015.

### 2-2 تطور نفقات التجهيز:

سوف نتبع تكون نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة و ذلك من خلال الشكل التالي

**الشكل رقم (3-5): تطور نفقات التجهيز 1999-2015.**

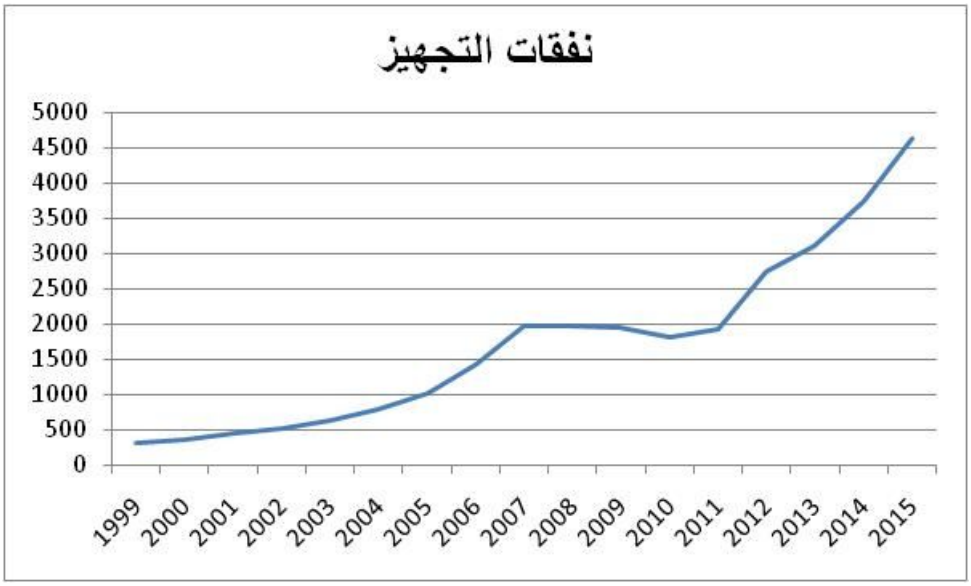


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات www.ons.dz

**الشكل رقم (3-6): نسبة تطور نفقات التجهيز خلال 1999-2015.**

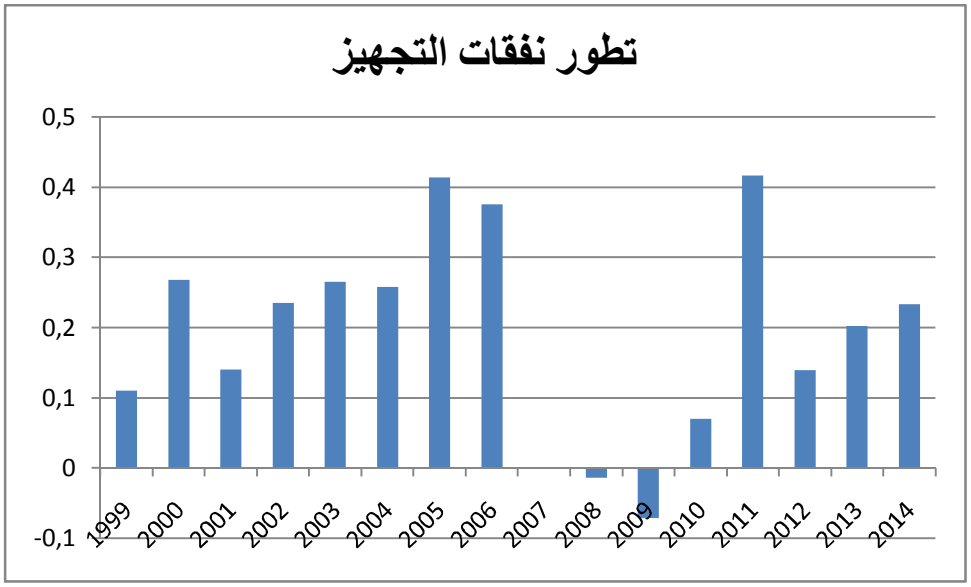


**المصدر** : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات WWW.ONS.DZ

عرفت نفقات التجهيز ارتفاع متزايدا و الملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى لأخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة باتجاه اقتصادها و مجتمعها ، لكننا نلاحظ أن حجمها كان أقل مقارنة بنفقات التسيير ، حيث ارتفعت من 321.9 مليار دج سنة 1999 إلى نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنجز في الوقت المحدد لها متأثرة بذلك بالمديونية الخارجية و تقلبات أسعار البترول ، وتضاعفت ما بين سنة 2000 و 2006 حيث انتقلت من 357.3 مليار دينار أي بنسبة 0.010 إلى 1434.6 مليار دينار بنسبة 0.41، ثم تواصل الإرتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت نفقات التجهيز 4628.5 مليار دينار أي بنسبة 0.23و يرجع السبب في ذلك إلى المشاريع الإستثمارية و الهياكل القاعدية التي شرعت الجزائر في تطبيقها ضمن المخططات التنموية بغية تحقيق معدلات نمو مقبولة.

## المطلب الثاني: تطور العمالة والبطالة.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل كل من حجم العمالة و البطالة لفترة 1999-2015.

### 1- تحليل حجم العمالة:

سنبين تطور حجم العمالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور حجم العمالة خلال فترة 1999-2015.

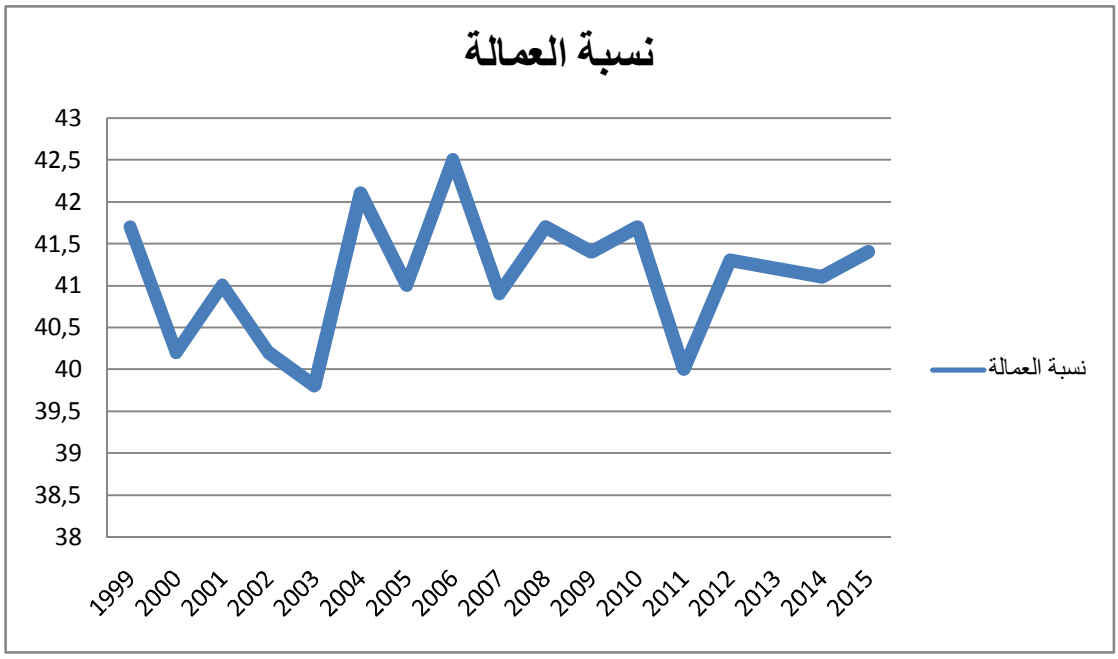


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات WWW.ONS.DZ

من خلال ملاحظتنا للشكل الذي يمثل نسبة العمالة للفترة (1999-2015) نلاحظ أن العمالة عرفت وتيرة متذبذبة خلال هذه السنوات ، حيث نلاحظ تطورا ملحوظ في نسبة العمالة خلال الفترة (2000-2010 )حيث انتقلت من40.2% سنة 1999 41.7سنة 2010% و هذا في إطار التحسن الملحوظ لعائدات البترول و تسطير برامج الإنعاش الإقتصادي التي ساعدت على فتح باب الشغل أمام الكثير من العمال، في حين عرفت نسبة العمالة خلال السنوات الأخيرة تراجعا بنسب متقاربة بين 40% سنة 2011 و 41.4.%في سنة 2015.

**2- تحليل تطور معدلات البطالة:**

سنين تطور حجم البطالة من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم(3-8): تطور معدلات البطالة في 1999-2015.**

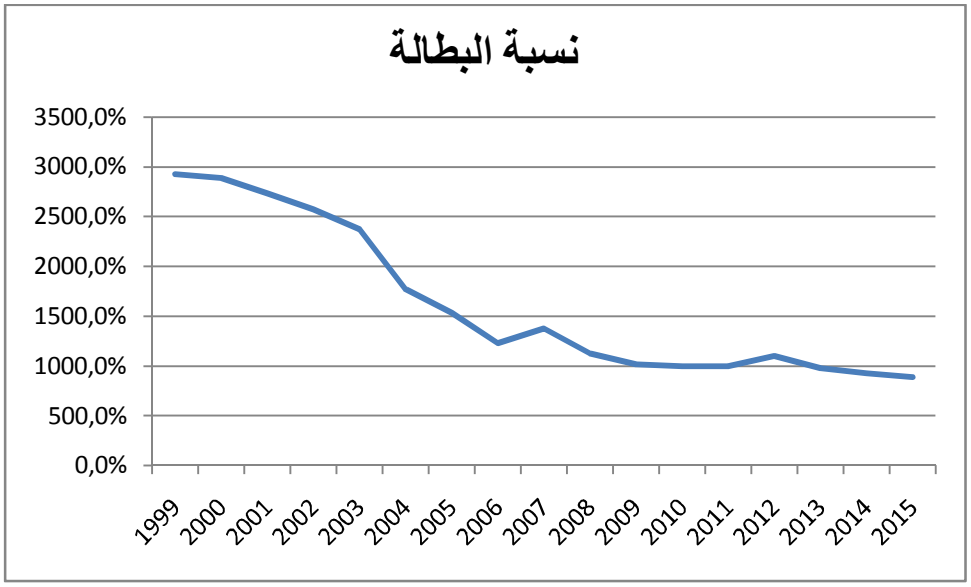


**المصدر**:من إعداد الطالبتين بناءا على WWW.ONS.DZ

من خلال ملاحظتنا للشكل الذي يمثل تطور حجم البطالة للفترة (1999-2015) نلاحظ أن البطالة عرفت انخفاضا مستمرا خلال السنوات (1999-2006) فعندما سجل 29.25% سنة 2001 انخفض ب17 نقطة ليصل إلى 12.3% سنة 2006 بفضل برامج استثمارية طويلة الهدى تهدف إلى خلق مناصب شغل للتخفيف من حدة معدلات البطالة. لتعود و ترتفع من جديد سنة 2007 بنسبة 13.8% ، ثم انخفضت من جديد خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى نسبة 8.9% في سنة 2015.و هذا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر نتيجة لما بذلته الدولة من جديد في سبيل محاربة الظاهرة.

## المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على العمالة في الجزائر.

### 1- تقييم أثر الإنفاق على حجم العمالة (1999-2015):

يمكن الوصول من خلال ما يندرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين مركبات النفقات العمومية ( نفقات التسيير و نفقات التجهيز و العمالة) ، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

### 1-1 تعيين النموذج:

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها ، و ذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج و التي يجب استبعادها ، ولقد تم الإعتماد على المعطيات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من خلال المرجعين الإحصائيين $ons, algerie\ bank$، خلال الفترة (1999-2015) ، و سيتم الإعتماد على النموذج الخطي ، مع التعديل بالإضافة و الإنقاص و لذلك تتسم الإشارة إلى المتغيرات كالآتي:

- ✓ المتغير التابع: و هو حجم العمالة و قد تم الإعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و ذلك في الفترة الممتدة من (1999-2015) ، و يرمز له emp.
- ✓ المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بمركبات النفقات العمومية و التي لها أثر ، و المستوحاة من النظرية الإقتصادية إلى الدراسات السابقة ، و المتمثلة في:

**- نفقات التسيير**: و هي تلك الأموال التي تخصصها الدولة لرصد سير حركة الحياة الإقتصادية من خلال أجور المستخدمين و المعاشات و يرمز لها بالرمز: $DG$، حيث لها تأثير سلبي على حجم العمالة.

**-نفقات التجهيز**: و تشكل المبالغ التي تخصصها الدولة للنهوض بالبرامج التنموية من خلال الإستثمارات العمومية و تهيئة مناخها و التجهيزات المخصصة لضمان نجاح الخطط الإستثمارية في الأمدين البعيد و القصير ، و يرمز لها ب $DE$ ، حيث لها تأثير سلبي على حجم العمالة.

و بعد تحديد و تعريف المتغيرات، و التنبؤ القبلي بكيفية تفاعلها مع حجم العمالة ، يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج $emp = f(DG, DE)$ .

و سنعتمد في هذه الدراسة على الصيغة الخطية التي تمثلها المعادلة التالي:

$$\mathrm{emp_i} = \alpha_{0+}\alpha_1 \mathrm{DG_i} + \alpha_2 \mathrm{DE_i} + \varepsilon_I$$

حيث أن:

$(\alpha_0 \alpha_1 \alpha_2)$: معاملات المتغيرات المفسرة.

- $i$ يمثل عدد المشاهدات .

**2-1 دراسة الإستقرارية:** بعدما قمنا بتعيين النموذج يمكننا دراسة استقرارية هذه السلاسل عن طريق ثلاث خطوات وهي:

**1-2-1 دراسة الإستقرارية عن طريق الرسم البياني** : يمكن تبيان استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها من خلال المنحنيات البيانية الموضحة لتطورها كما في الشكل الموضح الموالي:

**الشكل البياني رقم(3-9): تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (DG,DE,EMP).**

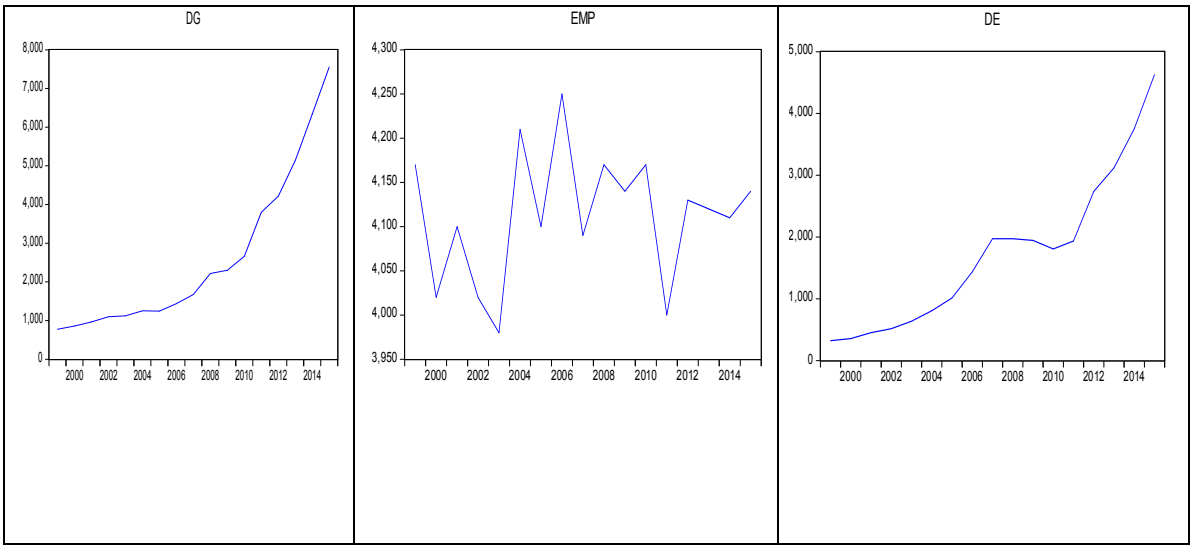


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناءا على مصدر EVIEWS 9

يتبين من خلال الرسومات الممثلة للمنحنيات سلاسل المتغيرات الداخلة في النموذج يترجم أن السلاسل كلها تعرف عدم الإستقرار و يظهر ذلك من خلال وجود اتجاه عام موجب لكل سلسلة ، إلا سلسلة emp لم يتضح الحكم عليها من خلال الرسم ، و عليه يتوجب التأكد من الإستقرارية من عدمها باستعمال طريقة أخرى يلي بيانها من خلال العنوان التالي.

### 1-2-2 دراسة الاستقرارية عن طريق دالة الإرتباط الذاتي(CORRRLORAM):

**الشكل: رقم (3-10): دراسة الإستقرارية لكل من (Emp, DE, DG)**

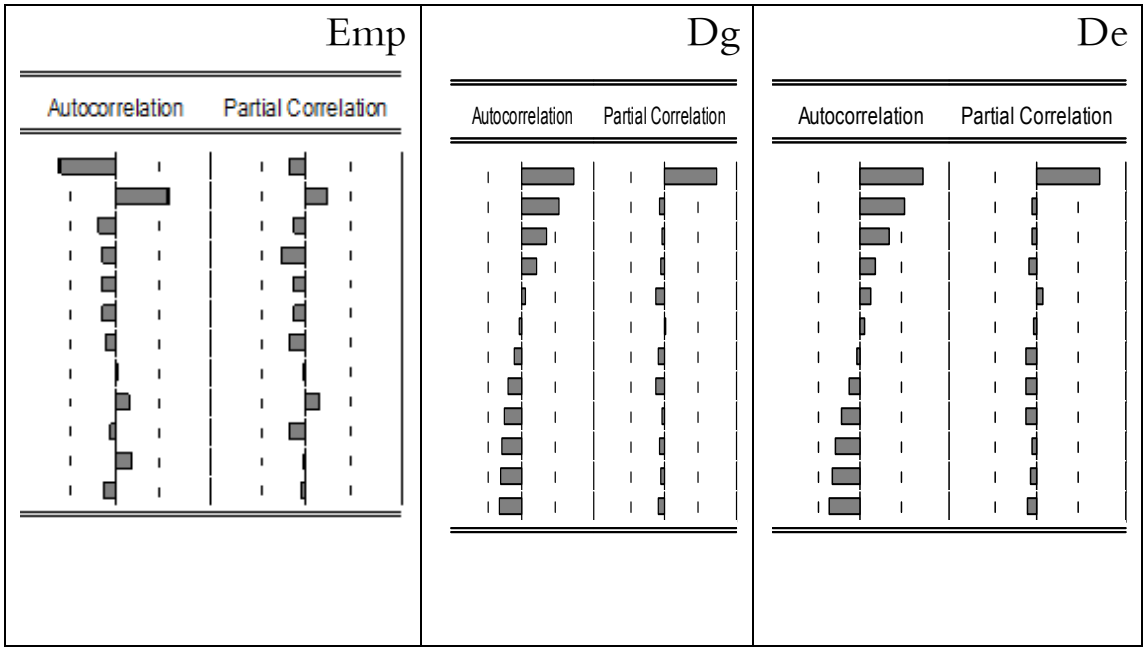


**المصدر : إعداد الطالبتين بالإعتماد على مصدر EVIEWS 9.**

يتبين من خلال الأشكال البيانية لدالة الإرتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أن حدود دالة الإرتباط الذاتي البسيط تقع خارجة عن حدود فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل وعليه تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة.

### 1-2-3 دراسة الإستقرارية عن طريق الاختبارات الاحصائية:

يتم دراسة استقرارية أي سلسلة و ذلك بإتباع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هذه السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق اختبار pp،ADF وتتضح نتائجها من خلال الجدول الموالي:

**الجدول : رقم (3-1) : نتائج اختبار ، ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5%.**

**UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)**

Null Hypothesis: the variable has a unit root

**At Level**

| | | EMP | DG | DE |
|---|---|---|---|---|
| With Constant | t-Statistic | -4.5897 | 4.7587 | 2.5616 |
| | ***Prob.*** | ***0.0028*** | ***1.0000*** | ***0.9999*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.7874 | 3.2038 | -0.7735 |
| | ***Prob.*** | ***0.0081*** | ***1.0000*** | ***0.9449*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.2242 | 9.4657 | 5.0197 |
| | ***Prob.*** | ***0.7374*** | ***1.0000*** | ***1.0000*** |
| | | n0 | n0 | n0 |

**At First Difference**

| | | d(EMP) | d(DG) | d(DE) |
|---|---|---|---|---|
| With Constant | t-Statistic | -8.8650 | 1.5683 | -1.4840 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.9983*** | ***0.5138*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -8.4991 | -3.5951 | -2.1294 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.0653*** | ***0.4902*** |
| | | *** | * | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -9.1926 | 2.8551 | -0.5648 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.9967*** | ***0.4555*** |
| | | *** | n0 | n0 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات eviews.

يبرز من خلال الجدول أعلاه و حسب اختبار ديكي فوار أن قيم كل من (dg ,de) لتاو المحسوبة للسلاسل عند المستوى أقل من الجدولية أي $t_{\hat{\varphi}1} < \mathrm{t_{tab}}$ ،حيث أن احتمالات $pro$ كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05 أما empكانت أقل من أقل من درجة المعنوية 0.05 ، غير أنه عند اختبار الفروقات الأولى تبين أن السلاسل مستقرة ،حيث أن $t_{\hat{\varphi}1} > \mathrm{t_{tab}}$ و القيم الإحتمالية كانت أقل من 0.05.

**الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار ،pp عند المستوى على المتغيرات المستقلة و عند درجة معنوية 5% .**

**UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)**

Null Hypothesis: the variable has a unit root

| | | EMP | DG | DE |
|---|---|---|---|---|
| **At Level** | | | | |
| With Constant | t-Statistic | -4.5340 | 14.7437 | 2.5616 |
| | ***Prob.*** | ***0.0031*** | ***0.9999*** | ***0.9999*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.6927 | 5.5903 | -0.2978 |
| | ***Prob.*** | ***0.0096*** | ***1.0000*** | ***0.9823*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -0.1400 | 12.5957 | 5.0197 |
| | ***Prob.*** | ***0.6198*** | ***0.9999*** | ***1.0000*** |
| | | n0 | n0 | n0 |
| **At First Difference** | | | | |
| | | d(EMP) | d(DG) | d(DE) |
| With Constant | t-Statistic | -10.9594 | -0.9088 | -1.4943 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.7559*** | ***0.5088*** |
| | | *** | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -11.2693 | -3.5861 | -2.1731 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.0662*** | ***0.4689*** |
| | | *** | * | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -11.2161 | -0.1036 | -0.3530 |
| | ***Prob.*** | ***0.0000*** | ***0.6315*** | ***0.5404*** |
| | | *** | n0 | n0 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات eviews.

يبرز من اختبار $pp$ أن السلاسل (DG ,DE) لم تستقر عند المستوى أما empكانت مستقرة ، و يظهر ذلك من خلال أن احتمالات $pro$ ل (DG ,DE)كانت أكبر من الدرجة المعنوية 0.05و EMP كانت أقل من 0.05 ، بينما يتبين أنها استقرت عند الفروقات الأولى ، حيث $t_{tab} > t_{\hat{\varphi}1}$، و هذا ما يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال اختبار ديكي فولر.

### 1-3 دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :

إن دراسة السببية بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج ، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة ، وعند دراستنا للسببية نستعمل اختبار $Granger$ للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية ، و يتم الإختبار على أساس اختبار الفرضية ، حيث إذا توفر احتمال الفرضية $pro > 0.05$ عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح،و يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-3): اختبار سببية $Granger$ لمتغيرات النموذج.**

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DEMP does not Granger Cause DDE | 14 | 0.15158 | 0.0015 |
| DDE does not Granger Cause DEMP | | 0.29088 | 0.0044 |
| DEMP does not Granger Cause DDG | 14 | 0.49059 | 0.0277 |
| DDG does not Granger Cause DEMP | | 0.71883 | 0.0133 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات $EVIEWS\ 9$.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج و المتمثلة في المتغيرات المستقلة تسبب في المتغير التابع حسب انجل جرانجر ، في حين أن اختبار السببية طردية بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة (DEMP ,DDE,DDG) ، حيث أن $pro < 0.05$ وهذا ما يلزمنا قبول الفرضية و التي مفادها أن المتغير المستقل يسبب في المتغير التابع.

### 1-4 تقدير معلمات النموذج :

سيتم تقدير معلمات النموذج الموالي الممثل للعلاقات الفاعلة في العمالة : وتتضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

4086.35799525 +DE *0.100846811904 +DG *0.0563419441244- =EMP

### 1-4-1 اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ:

بعد القيام بدراسة مجموعة من السلاسل و ذلك من ناحية الإستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل) ، و من خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات eviews 9 كالتالي:

6.67554769661 -DDE *0.103529716392 +DDG *0.0544419947848- =DEMP

و بعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي ، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. و نتائج اختبار ال ADF(الملحقين 1 و 2) للبواقي E موضحا في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-4) : نتائج اختبار ديكي – فولار ADF للبواقي E.**

| | At Level | |
|---|---|---|
| EC M | | |
| -72490 | t-Statistic | None |
| 0.0000 | **Prob** | |
| | | |
| -7.059857 | t-Statistic | Intercept |
| 0.0000 | **Prob** | |
| | | |
| -6.836145 | t-Statistic | Trend and Intercept |
| 0.0003 | **Prob** | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS

و عند مقارنة $t_{\widehat{\varphi 1}}$ القيمة المحسوبة المجدولة عند مستوى معنوية 5 % ، نجد أن: $t_{\widehat{\varphi 1}} < t_{tab}$ و تعني رفض الفرضية $H_0$ ، و منه نشير بأن السلسلة E مستقرة.

إذن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL- GRENGEL.

**– تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:**

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات) ، لديهم نفس درجة التكامل I(1) ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و جرانجر (1988) كالآتي:

- **المرحلة الأولى**: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد و تظهر كالتالي:

4086.35799525 +DE *0.100846811904 +DG *0.0563419441244- =EMP
(0.0432) (0.0245)

$R^2 = 0.22$ $sig\ (f) = 0.016$ $DW = 2.83$

تتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

4086.35799525 -DE *0.100846811904 -DG *0.0563419441244 +EMP *1 =E

- **المرحلة الثانية**:تقدير العلاقة في المدى القصير.

9.97391679035- (1-)E*1.49128422912 -DDE *0.116755547968 +DDG *0.0577976254985- = DEMP
(0.000) (0.047) (0.017)

$R^2 = 0.795$ $sig(f) = 0.00019$ $DW = 2.0.6$

يظهر بوضوح أن معامل E هو معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب و هو معنويا مختلف عن الصفر عند $\alpha = 5\%$ ، حيث أن $pro = 0.000 < 0.05$ ، و بالتالي المعادلة مقبولة. و عليه يوجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج و المتغير التابع.

**1-5 التفسير الإقتصادي و الإحصائي:**

سيتم تناول كل من التفسير الإقتصادي و التفسير الإحصائي كالآتي:

**1-5-1 التفسير الإقتصادي:** سيتم الإشارة فقط إلى المعنوية في الأجل الطويل اختصارا لا حصرا ، و يلي بيانها كالتالي:

**- معامل نفقات التسيير $\alpha_1$:** تبين من خلال النمذجة القياسية أن هناك علاقة عكسية بين EMP،DG ، حيث أن زيادة الأولى ب 0.05634 من شأنه أن يضعف حجم العمالة ب 1% ، و هو يوافق ما تم التنبأ به سابقا.

**- معامل نفقات التجهيز $\alpha_2$:** تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بين DEو EMPحيث أن زيادة الأولى ب0.10084 من شأنه أن يضعف حجم العمالة ب 1% ، و هو يوافق ما تم التنبأ به سابقا.

**2-5-1 التفسير الإحصائي:** و يتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية و المعنوية الجزئية كما يلي:

**1-2-5-1 المعنوية الكلية:**

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS أن نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي ، و يظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر $F_\tau$ حيث بلغت ، $pro(f) = 0.016 < 0.05$ ، و من جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.22$

و هذا ما يدل على أن للمتغيرات التفسيرية مجملا أثر في تفسير المتغير التابع EMP بنسبة 72%

كما يظهر نموذج أيضا هو الآخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير بنسبة 79.5%، كما كانت القيمة الإحتمالية لمعامل فيشر 0.0001 و هي أقل من 5%.

### 1-5-2-2 المعنوية الجزئية:

يظهر من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الأمد الطويل و الأمد القصير) ، أن كل المعاملات كانت عند درجة ثقة 95% ، حيث لم تتعدى قيمها الإحتمالية 0.05 ، و تتضح من خلال ما يلي:

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الأمد الطويل:

$$pro(\alpha_1) = (0.0245) < 0.05 \qquad pro(\alpha_2) = (0.0432) < 0.05$$

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الأمد القصير:

$$pro(\alpha_1) = (0.017) < 0.05 \qquad pro(\alpha_2) = (0.047) < 0.05$$

**خلاصة:**

لقد شهدت الجزائر تحولات اقتصادية تمثلت في مختلف البرامج التي اعتمدتها ، بحيث شكلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العمومية و التي كان ارتفاعها مستمر مع نهاية التسعينات.

و بعد التعرف على مفهوم الإقتصاد القياسي و أهميته في رصد العلاقة بين المتغيرات قمنا بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي غلى تحسين مؤشر العمالة من أجل تحليل العلاقة بين مؤشرات العمالة بالمفهوم الواسع ، و كل من نفقات التجهيز والتسيير بحيث يمكن التوصل إلى إمكانية وجود علاقات مستقرة و علاقات طردية بين المتغيرات.

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة أثر النفقات العمومية على تحسين مؤشر العمالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) معتمدين في ذلك على إحدى الأدوات المهمة ألا و هي النفقات العمومية التي تلعب دورا فعالا في تحديد سلطة الدولة وسيطرتها على أوضاعها الإقتصادية و الإجتماعية داخل إقليمها السياسي و ما تشكله من آثار بليغة على مستوى العمالة و البطالة ، و باعتبار أن موضوع النفقات أصبح من أولويات مختلف الدول و يحظى بأهمية كبيرة خاصة مع ظاهرة ازدياد النفقات العمومية في ظل التغيرات التي شهدها الإقتصاد العالمي و التي كان على الدولة مواكبة هذه التطورات ، و الجزائر كغيرها من الدول شهدت تغيرات جذرية لإقتصادها الوطني و منظومتها المالية و التي تظهر في إنتاجها لسياسة الإصلاحات الإقتصادية عن طريق خلق الإستثمارات و بالتالي تحقيق التوازن الإقتصادي.

وقد كان للسياسة التوسعية للنفقات العمومية التي انتهجتها الجزائر بداية من سنة 1999 نتائج إيجابية على العمالة مقارنة, بالفترة السابقة التي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 20% حيث انخفضت إلى حدود 9.7% سنة 2011 ، و لكن بالنظر إلى حجم المبالغ الهائلة التي كان سببها إرتفاع أسعار البترول منذ بداية 1999 و التي تم تمويلها في إطار البرامج التنموية ، فإنه يمكن القول أن ما تحقق من تزايد في حجم العمالة كان له دور في تقليص معدلات البطالة.

ومن هذا المنطلق فإن للنفقات العمومية أثر كبير على حجم العمالة ، و كخلاصة لهذا البحث نختبر صحة الفرضيات المقدمة سابقا.

**اختبار صحة الفرضيات:**

– تقبل الفرضية الأولى المتمثلة في أن استجابة الإنفاق العمومي صنف التجهيز للتغيرات الإقتصادية التي عاشتها و لا زالت تعيشها الجزائر ، و هذا نظرا لمساهمة نفقات التجهيز بدرجة كبيرة و مهمة في تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال تحريك عجلة الإستثمار ، و يرجع السبب في ذلك إلى المشاريع الإستثمارية و الهياكل القاعدية التي شرعت الجزائر في تطبيقها ضمن المخططات التنموية. و لغاية ميزانية 2015 كانت نفقات التسيير تمثل حوالي 4714 مليار دج مقابل 1941 مليار دج لنفقات التجهيز.

– ترفض الفرضية الثانية المتمثلة في عدم استجابة نفقات التسيير للتطورات الإقتصادية و هذا باعتبار نفقات التسيير موجهة أساسا لتغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية حيث شهدت فترة

الدراسة مراجعة للأجور و التحويلات و منح المجاهدين و المنح العائلية ورفع مختلف الإعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة و بالتالي تدني البطالة.

– ترفض الفرضية الثالثة المتمثلة في أن لنفقات التجهيز إثر أكثر حجما من المأمول نظريا مقارنة بحجم الأظرفة المالية المخصصة لنفقات التسيير و ذلك لكون ميزانية الجزائر هي بالدرجة الأولى ميزانية استهلاكية بحيث و لغاية ميزانية 2015 كانت نفقات التسيير تمثل حوالي 7553.5 مليار دج مقابل 4628.5 مليار دج لنفقات التجهيز.

**نتائج البحث:**

و تتمثل في:

– تطور دور الدولة في الإقتصاد أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي.

– تعتبر النفقات العمومية وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال و تحقيق أهدافها و من خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي منها حجم العمالة ومعدل البطالة.

– اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير و الإجراءات لمكافحة والحد من مشكلة البطالة التي وذلك بتخصيص أظرفة مالية ضخمة لدفع الحركة الاستثمارية.

و في الأخير تبين لنا أن الإنفاق العمومي يؤثر إيجابا على حجم العمالة ، أي أن سياسة الإنفاق العمومي تتماشى مع ذلك للتقليل من معدلات البطالة.

**التوصيات:**

– العمل على ترشيد النفقات العمومية ضرورة ملحة يجب على كل دولة التقيد بها.

– العمل على حسن توجيه النفقات العامة بما يتوافق مع جميع القطاعات.

– يمكن التأثير على معدلات البطالة و ذلك عن طريق الزيادة في الإنفاق العمومي بواسطة تخصيص النفقات العامة على القطاعات المنتجة و توفير المرونة المرتفعة على الطلب لليد العاملة.

- ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الإقتصادية.

**آفاق البحث:**

إن كل ما ذكر في هذا البحث يحتاج بصورة منظمة إلى عمق في المناقشة و زيادة في التحليل المنهجي ، لهذا اعتقد أنه مهما يبذل من جهد فإن التحليل لا يمكن أن يكون كاملا و وافيا لأن ذلك يتطلب إلماما شبه شمولي لكثير من المحددات الأخرى التي تستدعي فتح أبواب و آفاق علمية جديدة من بينها:

- اقتراح دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر العمالة في الجزائر.

- اقتراح نموذج اقتصادي للشغل.

- دراسة قياسية لمعدلات البطالة.

**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحات |
|---|---|---|
| 1-3 | منهجية البحث في القياس الإقتصادي | 66 |
| 2-3 | تطور النفقات العامة خلال الفترة(1999-2015) | 78 |
| 3-3 | تطور نفقات التسيير خلا الفترة (1999-2015) | 79 |
| 4-3 | تطور نسبة نفقات التسيير خلال الفترة (1999-2015) | 80 |
| 5-3 | تطور نفقات التجهيز (1999-2015) | 81 |
| 6-3 | نسبة تطور نفقات التجهيز خلال (1999-2015) | 82 |
| 7-3 | تطور حجم العمالة خلال فترة (1999-2015) | 83 |
| 8-3 | تطور معدلات البطالة في (1999-2015) | 84 |
| 9-3 | تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (GD,DE,EMP) | 86 |
| 10-3 | دراسة الإستقرارية لكل من (DG,DE,EMP) | 87 |

**قائمة الجداول:**


| الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نتائج اختبار adf عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5% | 88 |
| 02 | نتائج اختبار pp عند المستوى على المتغيرات المستقلة و عند درجة معنوية 5% | 89 |
| 03 | اختبار سببية Granger لمتغيرات النموذج | 90 |
| 04 | اختبار ديكي– فولار ADF للبواقيE | 91 |

**قائمة المصادر و المراجع:**

**الكتب بالعربية:**


1. أحمد سليمان خصاونة ، اقتصاديات العمل و البطالة (حالة الأردن) ، 1973،2009 الطبعة الأولى ، دار الياقوت للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015.
2. أحمد عبد السميع علام ، المالية العامة ، المفاهيم و التحليل الإقتصادي و التطبيق، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2012.
3. أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية ، مصر ، 2007.
4. أعاد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثامنة ، عمان ، الأردن ، 2011.
5. بن داود إبراهيم ، الرقابة المالية على النفقات العامة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009.
6. تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي ، دراسة نظرية مدعمة أمثلة و تمارين ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
7. جون ميناردكينز ، النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود ، ترجمة جمال سعيد ، دار الفرقد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، دمشق سوريا ،2014.
8. حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
9. حسين علي يخيت ، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.
10. خالد شحادة الخطيب و آخلرون ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2015.
11. زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1997.
12. سمير الشاعر ، المالية العامة و النظام المالي الإسلامي ، دار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011.

13. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان، 2015.
14. عادل أحمد حشيش ، زينب حسين عوض الله ، مبادئ علم الإقتصاد ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 1999.
15. عادل فليح العلي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ، 2007.
16. عبد العزيز شربي ، طرق إحصائية للتوقع الإحصائي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة قسنطينة ، 1996.
17. عبد الغفور إبراهيم ، مبادئ الإقتصاد و المالية العامة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009.
18. عبد القادر محمد عبد القادر ، طرق قياس العلاقات الإقتصادية ، دار الجامعات المصرية للتوزيع ، الإسكندرية ، 1990.
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1998.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثالثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008- 2009.
21. عبد الكريم صادق بركات ، الإقتصاد المالي جامعة الإسكندرية ، 1997.
22. عبد الكريم صادق بركات و آخرون، المالية العامة ، الدار الجامعية ، 1986.
23. علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
24. فتحي أحمد ذياب عواد ، إقتصاديات المالية العامة ، دار رضوان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2013.
25. مجدي محمد شهاب ، الإقتصاد المالي نظرية مالية دولية السياسات المالية للنظام الرأسمالي ، الطبعة الأولى ، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 1997.
26. محرزي محمد عباس ، إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، 2010.
27. محمد العربي ساكر ، محاضرات في الإقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006.

28. محمد خصاونة ، المالية العامة بين النظرية و التطبيق ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 2015.

29. محمد ديدار ، دراسات في الإقتصاد المالي والنظرية العامة فيما قبل الدولة و السياسات المالية في الإقتصاد الرأسمالي ، دار المعرفة ، مصر ، 1996.

30. محمد سلمان سلامة ، الإدارة المالية العامة ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015.

31. محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في الإقتصاد القياسي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014.

32. محمد طاقة و آخرون ، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2007.

33. محمد عبد الله مغازي ، البطالة ودور الوقف و الزكاة في مواجهتها (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2005.

34. محمد عبد المنعم عمر و آخرون ، الإقتصاد المالي الوصفي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق ، دار النشر محفوظة للمنظمة العربية لتنمية الإدارة ، القاهرة ،2012.

35. محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن، 2007.

36. محمود عبد الرزاق ، الإقتصاد المالي ، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011.

37. مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007.

38. مدحت القريشي ، تطور الفكر الإقتصادي دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 ، الطبعة الثانية ، 2011 ، عمان الأردن.

39. مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية ) ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 2010.

40. مكي علي ، الإقتصاد القياسي "دروس و مسائل محلولة" ،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011.

41. ناصر دادي عدون و آخرون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.
42. نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية و أدواتها في الإقتصاد الإسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2015.
43. نعمت الله مجيد إبراهيم ، مقدمة في الإقتصاد القياسي ، الناشر مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2002.
44. وليد إسماعيل السيفو و آخرون ، الإقتصاد القياسي التحليلي ،الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.
45. وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسات الإنفاق الحكومي ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2010.
46. يلس شاوش بشير ، المالية العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1978-1979.

**المذكرات:**

1. ثليجان أسماء ، ياحي رقية، مساهمة الجماعات المحلية في ترقية الشغل دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة إبن خلدون، تيارت، تخصص إقتصاد و تنمية، 2015-2016.
2. جلالي خالدية ، الجامعة الجزائرية و دورها في الإستجابة لمتطلبات الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون، تخصص إقتصاد و تنمية ، تيارت، 2010-2011.
3. سايح حنان ، سياسة التشغيل في الجزائر ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة تلمسان ،2013.
4. عيسى قادة ، خيال الهوارية ، أثر سياسة التكوين المهني على التشغيل في الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص تنمية و اقتصاد ، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2015-2016.
5. فاطمة الزهراء بو كابوس ، سياسة التشغيل و توجه الجزائر نحو النشاط الإقتصادي غير الرسمي ، مذكرة ماستر في علم الإجتماع ، العقيد آكلي محند داود الحاج ،البويرة ، 2011-2012.

6. يماني عبد القادر ، فعالية الوكالة المحلية للتشغيل في توفير مناصب شغل دائمة ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسير ، جامعة إبن خلدون ،تيارت،تخصص إقتصاد و تنمية، 2015-2016.

**الجرائد و المجلات:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 12/11 مارس الموافق ل30/29 ربيع الثاني 1434 ، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف1 ، العدد 2-1013.

**الملتقيات و المؤتمرات:**

1. أبحاث المؤتمر الدولي ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة سطيف ، 2013.

**الموسوعات العلمية:**

1. أحمد بسيوني أبو الروس ،موسوعة عالم التجارة و إدارة المال و الأعمال ، الدار الجامعية للنشر و النوزيع،جميع حقوق النشر و التوزيع في العالم، الإسكندرية، 1999.

**المواقع الإلكترونية:**

1. WWW.ONS.DZ الديوان الوطني للإحصائيات
2. www.mf.dz

**قائمة الملاحق:**


| الرقم | العنوان |
| --- | --- |
| **01** | **اختبار adfعند المستوى** |
| **02** | **اختبار adf عند الفرق الأول** |

## الملحق رقم01: اختبار adf عند المستوى:

Null Hypothesis: DE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.561615 | 0.9999 |
| Test critical values: | 1% level | -3.920350 | |
| | 5% level | -3.065585 | |
| | 10% level | -2.673459 | |

Null Hypothesis: DE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.019678 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.717511 | |
| | 5% level | -1.964418 | |
| | 10% level | -1.605603 | |

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 9.465747 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.717511 | |
| | 5% level | -1.964418 | |
| | 10% level | -1.605603 | |

Null Hypothesis: DE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.773452 | 0.9449 |
| Test critical values: | 1% level | -4.728363 | |
| | 5% level | -3.759743 | |
| | 10% level | -3.324976 | |

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 3.203795 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.800080 | |
| | 5% level | -3.791172 | |
| | 10% level | -3.342253 | |

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 4.758652 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.004425 | |
| | 5% level | -3.098896 | |
| | 10% level | -2.690439 | |

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC,

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.589705 | 0.0028 |
| Test critical values: | 1% level | -3.920350 | |
| | 5% level | -3.065585 | |
| | 10% level | -2.673459 | |

| | | t-Statistic |
|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.224165 |
| Test critical values: | 1% level | -2.728252 |
| | 5% level | -1.966270 |
| | 10% level | -1.605026 |

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.787364 | 0.0081 |
| Test critical values: | 1% level | -4.667883 | |
| | 5% level | -3.733200 | |
| | 10% level | -3.310349 | |

## الملحق رقم 02: اختبار adf عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.182071 | 0.0073 |
| Test critical values: | 1% level | -4.004425 | |
| | 5% level | -3.098896 | |
| | 10% level | -2.690439 | |

Null Hypothesis: D(DDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.174119 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -2.740613 | |
| | 5% level | -1.968430 | |
| | 10% level | -1.604392 | |

Null Hypothesis: D(DDG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.858025 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.740613 | |
| | 5% level | -1.968430 | |
| | 10% level | -1.604392 | |

Null Hypothesis: D(DDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.146405 | 0.0285 |
| Test critical values: | 1% level | -4.800080 | |
| | 5% level | -3.791172 | |
| | 10% level | -3.342253 | |

Null Hypothesis: D(DDG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.323338 | 0.0295 |
| Test critical values: | 1% level | -5.124875 | |
| | 5% level | -3.933364 | |
| | 10% level | -3.420030 | |

Null Hypothesis: D(DDG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.299006 | 0.0013 |
| Test critical values: | 1% level | -4.057910 | |
| | 5% level | -3.119910 | |
| | 10% level | -2.701103 | |

Null Hypothesis: D(DEMP) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -11.20298 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.004425 | |
| | 5% level | -3.098896 | |
| | 10% level | -2.690439 | |

Null Hypothesis: D(DEMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.272172 | 0.0036 |
| Test critical values: | 1% level | -2.771926 | |
| | 5% level | -1.974028 | |
| | 10% level | -1.602922 | |

Null Hypothesis: D(DEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.977197 | 0.1770 |
| Test critical values: | 1% level | -4.992279 | |
| | 5% level | -3.875302 | |
| | 10% level | -3.388330 | |